الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام
عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية - الدورة الثانية والخمسون

الملحق رقم ١ (A/52/1)

A/52/1

تقرير الأمين العام
عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية - الدورة الثانية والخمسون

الملحق رقم ١ (A/52/1)

الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧

ISSN 0252-001X

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧]

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
أولا - ملامح العصر الجديد	١ - ٢٠	٢
ثانيا - إدارة التغيير	٢١ - ١٦٦	٦
ألف - سلامة الحكم، وحقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية	٢٢ - ٤١	٦
باء - التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية المستدامة	٤٢ - ٦١	٩
جيم - العمليات الإنمائية	٦٢ - ٧٧	١٢
دال - الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ونزع السلاح	٧٨ - ٩٤	١٥
هاء - العمل الإنساني	٩٥ - ١٠٧	١٨
واو - حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع	١٠٨ - ١٢٩	٢٠
زاي - التهديدات عبر الوطنية الجديدة	١٣٠ - ١٤٢	٢٤
حاء - الشؤون القانونية والإدارة والاتصالات	١٤٣ - ١٦٦	٢٦
ثالثا - الخطوات المقبلة	١٦٧ - ١٧٦	٣٠

أولا

ملامح العصر الجديد

١ - عصرنا هذا هو عصر إعادة لترتيب الأوضاع. فعلى الصعيدين الدولي والوطني على السواء، تعمل القوى الأساسية على إعادة تشكيل أنماط التنظيم الاجتماعي، وهياكل الفرص والقيود، والمطامح ومصادر الخوف. وكما يحدث في جميع الفترات الانتقالية، ثمة تعبيرات عن المأزق الإنساني غاية في التفاوت تتعايش الآن في توتر قلق: فالعولمة تعم العالم أجمع في وقت يتعاظم فيه، مع ذلك، التجزؤ وتأكيد الفروق؛ ومناطق السلام تتسع في وقت تتضاعف فيه اندلاعات العنف الرهيب؛ وينشأ من الثروات ما لم يسبق له مثيل ولكن تبقى هناك جيوب فقر ضخمة متوطنة؛ وإرادة البشر وحقوقهم الأصيلة تحترم ولكنها تنتهك في الوقت نفسه؛ وبفضل العلم والتكنولوجيا تتحسن حياة الإنسان بينما تهدد نواتجهما الفرعية شرايين الحياة على ظهر الكوكب.

٢ - وليس من المستحيل على قوى الإرادة السياسية ترجيح كفة الميزان، في هذه المرحلة الانتقالية، نحو سلام مضمون يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، وتحقيق مزيد من الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية واستدامة البيئة. إلا أنه ما من بلد يستطيع بمفرده تحقيق هذه المنافع العامة، وما من بلد ببعيد أيضا عن مخاطر العيش بدون هذه المنافع وعن تحمل أعباء الحياة بدونها. وقد ابتُكرت الدبلوماسية المتعددة الأطراف وأبقي عليها لأن القادة السياسيين، فضلا عن الناس الذين يمثلهم هؤلاء القادة، قد سلموا بهذه الحقيقة البسيطة. والواقع أن المغزى العام لمشروع القرن العشرين، مشروع التنظيم الدولي، يتمثل في توسيع المصالح والأفضليات الوطنية، توسعة زمنية ومكانية في آن واحد لإنتاج كم أكبر من المنافع العامة، التي لولا هذه التوسعة لما أمكن إنتاجها بقدر كاف، في السوق السياسية التي يحكمها السلوك الدولي. والأمم المتحدة - بعضويتها شبه العالمية، وولايتها الشاملة، ونطاق أنشطتها الذي يشمل الكثير ابتداء من وضع المعايير حتى العمل التنفيذي، وحضورها المؤسسي الكائن في وقت واحد على الصعُد العالمي والإقليمي والقطري - يمكنها، بل ينبغي لها، أن تكون في صميم هذا المسعى.

٣ - وكان شرفا عظيما لي أن اختارتني الدول الأعضاء في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ لأن أكون سابع أمين عام للمنظمة. ومنذ توليت المنصب ولدي هدف واحد يفوق ما عداه، ألا وهو الحث على المزيد من وحدة القصد وتماسك الجهود وسرعة الاستجابة في شتى أنحاء المنظمة، ليتسنى لها أن تساعد بشكل أكثر فعالية على مواجهة تحديات زماننا هذا. وقد أجرى كل واحد من الكيانات التي تتألف منها الأمم المتحدة تعديلات تتواءم بها مع التغيرات التاريخية التي شهدها العقد الماضي؛ وتوجز هذه الصفحات ما أحرزته تلك الكيانات من تقدم في السنة الماضية. غير أنه ينبغي للمنظمة، وهي تسير قُدما، أن تتعلم كيف تستعمل بشكل أفضل كثيرا من ذي قبل المصدر الرئيسي الكامن لقوتها المؤسسية، ألا وهو ما يوجد بداخلها من أوجه تكامل وتضافر عديدة. وقد وضعت هذا الهدف في اعتباري عندما صممت حزمة الإصلاحات الشاملة التي قدمتها إلى الجمعية العامة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧، وهي الحزمة التي ستنظر فيها الجمعية العامة في دورتها هذه.

٤ - وهذا التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، وهو أول تقرير سنوي لي، يمضي على النحو التالي: بقية هذه المقدمة تلقي الضوء بإيجاز على بعض القوى الرئيسية التي تحدث تحولات في العالم المحيط بالأمم المتحدة، وبالتالي في قائمة اهتماماتها. ويتضمن الفصل الثاني لمحة عامة عن أنشطة المنظمة في السنة المنصرمة، مع تشديد حسب الموضوع على الطريقة التي تسعى بها مختلف المجالات البرنامجية إلى التكيُّف مع هذه القوى وتوجيهها تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأولويات البرنامجية التي تحددها الدول الأعضاء. وفي الفصل الثالث، أقدم بعض التأملات العامة فيما يتعلق بأعمال المنظمة، وأبيِّن كيف ولماذا تشكل مقترحاتي الداعية إلى الإصلاح المؤسسي خطوة تالية هامة على الطريق نحو ضمان بقاء المنظمة أداة حيوية فعالة من أدوات التعاون الدولي مع دخول العالم إلى قرن جديد وألف سنة جديدة.

* * *

٥ - ولا تزال النتائج المتنوعة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة عاملا ملموسا على المسرح العالمي حتى في يومنا هذا وقد مضى على انتهاء الحرب نحو عقد من الزمان. فقد كان من شأن توقف المنافسة والمواجهة العسكرية بين الدولتين العظميين إطلاق العنان لمجموعة كاملة من التغيرات التقدمية داخل البلدان وفيما بينها. ولكن المجتمع الدولي لا يزال في الوقت نفسه يعاني الآثار السلبية المتخلفة في أعقاب انهيار الثنائية القطبية. ومن الأمثلة المحزنة على ذلك الصراعات التي نشبت بين الجماعات العرقية عقب انهيار عدة دول متعددة الأعراق، سواء في آسيا الوسطى أو يوغوسلافيا السابقة. والبعض مما كان في السابق ساحات قتال بالوكالة في الحرب الباردة في آسيا وأفريقيا لا يزال يترنح بفعل عدم الاستقرار. والدول التي ظلت متماسكة بفضل ما كان متصورا لها من فائدة استراتيجية لهذا الجانب أو ذاك قد عانت أشد المعاناة في بعض الحالات نتيجة لذلك؛ ويصدق هذا مثلا، على القرن الأفريقي في وقت سابق من هذا العقد، وعلى زائير السابقة في الآونة الأخيرة. ومن الضروري أن تساعد الدول جميعها، لا سيما الدول التي لعبت أدوارا بارزة في الحرب الباردة، على إزالة ما تخلف عن تلك الحرب من تشوهات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

٦ - والقوة الأساسية الثانية التي تعيد تشكيل العالم الآن هي العولمة؛ ولعلها أعمق مصادر التحول الدولي منذ بدأت الثورة الصناعية في تحويل التجارة الخارجية إلى ملمح معتاد من ملامح الحياة الدولية. وابتداء من ستينيات القرن العشرين، أصبحت الأسواق المالية، مع رفع القيود عن رؤوس الأموال رفعا محدودا ونشوء الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات نشوءا تدريجيا، أسواقا متكاملة باطراد وبات إنتاج السلع والخدمات نشاطا عبر وطني. والأرقام تحكي جزءا من الحكاية: فالتدفقات المالية الدولية تعلو على التجارة العالمية علوا شاهقا فتفوقها بنسبة ٦٠ إلى ١، بينما أصبح من المعتاد أن تنمو التجارة العالمية بنسبة تتجاوز زيادة الناتج المحلي الإجمالي في العالم بأكثر من ٥ في المائة سنويا. وبقية الحكاية تتمثل في تنظيم هذه التدفقات: فهي تجري داخل أسواق أصبحت، من معظم الوجوه، أسواقا واحدة، وداخل شركات أو فيما بين أطراف متصلة تعامل العالم، بلا خلاف، باعتباره سوقا واحدة.

٧ - وقد أوجدت العولمة وعملية التحرير التي أفرزت هذا الاتجاه فترة توسع اقتصادي متواصلة ومصحوبة بتشكيل جديد للجغرافيا الاقتصادية الدولية جار على وتيرة سريعة لم يسبق لها مثيل. فتوجد في العالم الصناعي ثروات ومستويات معيشية لم يسبق لها مثيل. وفي أماكن أخرى، نجد بعض البلدان وقد كانت تعاني من الفقر قبل جيل واحد فقط، هي الآن، في حد ذاتها، من أقطاب النمو الاقتصادي. وعلى مدى الجيل المقبل ستوجد فيما يعرف الآن باسم العالم النامي غالبية الاقتصادات الأسرع نموا في العالم.

٨ - ولكن العولمة تفرض أيضا العديد من تحديات السياسة العامة. ومن بينها المخاطر المتأصلة المتمثلة في افتقار الأسواق إلى الضمانات التنظيمية الشديدة الأهمية، الأمر الذي ينطبق، في بعض الجوانب، على الأسواق المالية الدولية. كما تفضي العولمة إلى تآكل فاعلية بعض أدوات السياسة العامة التي استخدمتها البلدان الصناعية سعيا إلى تحقيق العمالة التامة والاستقرار الاجتماعي طوال عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية. وليس هناك توافق آراء حتى الآن بشأن نظام يحل محل الحل التوفيقي الذي أتت به الكينزية الجديدة التي حكمت الاقتصاد السياسي للرأسمالية المتقدمة، وإن كان من الحماقة أن نعتقد أن الجماهير في البلدان الصناعية مستعدة ببساطة للعودة إلى عصر القوى السوقية غير المقيدة.

٩ - وثمة تحديات إضافية في مجال السياسة العامة تواجه البلدان النامية. وأولها أن منافع العولمة لا تزال تؤثر على مجموعة قليلة نسبيا بينها. إذ تنال الصين وحدها نحو ٤٠ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان النامية؛ بينما يستوعب شرق آسيا ككل نحو الثلثين منه. وعلى النقيض من ذلك، لا تتلقى أفريقيا سوى قدر ضئيل يبلغ ٤ في المائة، في الوقت الذي انخفضت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن بين من تجاوزتهم تدفقات رؤوس الأموال العالمية البلدان التي عانت الفقر لأطول مدة. وعلى النحو المبين في "تقرير التنمية البشرية" لسنة ١٩٩٧ الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا تشكل قلة الموارد المالية العالمية حائلا دون القضاء على الفقر المدقع. فمن شأن سياسات تحفيز النمو على الصعيد الوطني المقترنة بالمساعدة الخارجية المحددة الهدف أن تمكن البلدان المهمشة في الوقت الحالي من التحول إلى بلدان تشترك اشتراكا فعليا في الاقتصاد العالمي. وإنني أرى أن للأمم المتحدة مهمة أساسية تتمثل في المعاونة على تيسير نجاحها في عمليات الانتقال.

١٠ - وعلاوة على ذلك، تواجه البلدان النامية وضعا عسيرا، إذ يتعين عليها أن تعيد ترتيب طابع جهاز الدولة لديها بحيث يسير في اتجاهات عديدة في وقت واحد. وقد أدى ازدياد الاعتراف بأن الدولة نفسها ليست مولدة للثروة إلى السير في اتجاه الخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية على نطاق واسع. إلا أن للدولة، حتى في البلدان النامية ذات الاتجاه السوقي، أدوارا حاسمة تؤديها لتهيئ بيئة تمكن من تحقيق التنمية المستدامة. وتقرير البنك الدولي لسنة ١٩٩٧، المعنون "تقرير عن التنمية في العالم"، يبين بصورة منهجية مدى أهمية الدولة الفعالة في هذا الصدد، حسبما توحي منذ بعض الوقت الأدلة المستمدة من حالة ما يسمى البلدان المصنعة حديثا. إلا أن التوصل إلى التوازن الملائم، لا سيما عندما يكون المجتمع المدني ضعيفا والقوى عبر الوطنية غلابة، يمثل مهمة معقدة للغاية. وقد صممت مجموعة متنوعة من برامج "سلامة الحكم" لمساعدة فرادى الحكومات على تحديد التوازن الأنسب لاحتياجاتها.

١١ - ثالثا، تقوم العولمة على ثورة ملحوظة بحد ذاتها في ميدان تكنولوجيا المعلومات وتستمد قوتها من هذه الثورة، لا سيما تكامل الحواسيب المتزايدة القوة مع شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية التي تسمح ببث الأصوات والبيانات في الوقت الحقيقي بكميات ضخمة وبمستوى جودة رفيع. والواقع أن صفة "عالمية" لا تشير إلى حيز محدد مكانيا بقدر إشارتها إلى حيز تحدده تدفقات إلكترونية وحالة ذهنية. وأسواق النقد في العالم هي الأكثر عالمية بهذا المعنى، وما أصبح يعرف الآن بالمصنع العالمي يعتمد كذلك على هيكل أساسي إلكتروني من هذا القبيل.

١٢ - وقد تجلت ثورة المعلومات للعيان على أوسع نطاق في العالم الصناعي. إلا أنها تنطوي أيضا على إمكانات هائلة بالنسبة للبلدان النامية. فهي تقلص قيود المسافة في الصناعة التحويلية وفي خدمات عديدة، وتتيح أدوات جديدة في شكل قدرات إدارية، والتعلم عن بعد، والعلاج عن بُعد، وزيادة فعالية إدارة شبكات الائتمان الصغير الحجم والإنتاج الزراعي، وتطبيقات أخرى متنوعة. وينبغي بذل جهود كبيرة لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى زيادة احتيازها لتكنولوجيا المعلومات واستغلالها إياها.

١٣ - وتمثل مضاعفة أشكال التكافل البيئي العالمي قوة تحويلية رابعة. إذ أقر المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢، مفهوم التنمية المستدامة بوصفه الأداة الرئيسية للمواءمة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي، اللذين يتمناهما الجميع، وبين الحفاظ على نظم الكوكب الإيكولوجية، التي يعتمد عليها الجميع. إلا أن العديد من هذه النظم يتعرض لضغط متزايد، تترتب عليه عواقب ضارة تتراوح بين تدمير محلي تحدثه السيول الناتجة عن إزالة الأحراج، وارتفاع درجة حرارة الجو ببطء ولكن بشكل غير قابل للتجزئة على الصعيد العالمي، وهذا الارتفاع ناتج عن ازدياد انبعاثات غازات الدفيئة. إلا أنه مثلما لاحظ اجتماع قمة "ريو + ٥"، المعقود في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٧، كان التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو مخيبا للآمال، سواء فيما يختص بتحقيق الأهداف المحددة لمكافحة التدهور البيئي أو لتوفير المساعدة التكنولوجية والمالية للبلدان النامية. ونحن نأمل أن تتحقق نتيجة أطيب في دورة كيوتو، التي ستعقد في وقت لاحق من هذه السنة، لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ.

١٤ - وثمة تحول رئيسي خامس في العالم الآن، يتمثل في التوسع الظاهر عبر الحدود الذي يشهده المجتمع المدني، وهو التوسع الذي أصبح ممكنا بفضل مزيج من التغيرات السياسية والتكنولوجية. وهذا التوسع ذو أهمية بالغة للأمم المتحدة. فرؤوس الأموال الاستثمارية الخاصة تزيد عن المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة بواقع ستة أضعاف، ومن الواجب تعبئة المزيد منها للأغراض الإنمائية. وقد وجدت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أن الكثير من أعمالها المضطلع بها على الصعيد القطري، سواء في مجالات الشؤون الإنسانية أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الصحة العامة أو تعزيز حقوق الإنسان، ينطوي في ثناياه على إسهامات مخلصة متنوعة تسهم بها المنظمات والجماعات غير الحكومية. واستجابة لهذه المظاهر المتزايدة الدالة على وجود مجتمع مدني عالمي متزايد القوة، تجهز الأمم المتحدة نفسها لتشغيل المجتمع المدني وجعله شريكا حقيقيا لها في أعمالها. وقد أهبتُ بكيانات الأمم المتحدة كافة، كجزء من مقترحاتي الإصلاحية، أن تنفتح على منظمات المجتمع المدني الناشطة في القطاعات التي تعنى بها هذه الكيانات وأن تعمل في تعاون وثيق مع تلك المنظمات، وأن تيسر زيادة التشاور والتعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات.

١٥ - سادسا، هناك عامل يرتبط بكل ذلك ارتباطا وثيقا، هو الاتجاه المتعاظم نحو إشاعة الديمقراطية

واحترام حقوق الإنسان. فالبلدان في جميع أنحاء العالم تحد طواعية من السلطات الاعتباطية التي تتمتع بها أجهزة الدولة، كما تحد من إساءات استخدام السلطة وما تولده من تكاليف اجتماعية واقتصادية. وهناك نحو ١٢٠ بلدا تجري الآن انتخابات حرة نزيهة بوجه عام، وهذا أكبر رقم إجمالي في التاريخ. فالفوائد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستمدة من إقامة نظم الحكم على مبادئ كرامة الإنسان وإرادة الشعب تتبدى الآن فيما يتحقق على الصعيدين المحلي والإقليمي من سلام ورفاهية، مع أن التحول إلى الديمقراطية ذاتها غالبا ما يكون بطيئا، وفي بعض الأحيان محفوفا بالمصاعب.

١٦ - ونفس الوسائل التكنولوجية التي توطد العولمة وتوسع المجتمع المدني إلى آفاق عبر وطنية توفر أيضا الهيكل الأساسي لتوسيع الشبكات العالمية "للمجتمع اللامدني" -- المؤلف من الجريمة المنظمة، وتجار المخدرات، وغاسلي النقود، والإرهابيين. فهذه العناصر الطفيلية تمثل عاملا سابعا من عوامل تشكيل برنامج العمل الدولي في الوقت الحالي. فهي تفسد عالم السياسة على الصعيد المحلي، وفي بعض الحالات على الصعيد الوطني، وتقوض الأنظمة القضائية، وتشكل تهديدات أمنية حتى لأقوى الدول. وقد سارعت إلى توحيد كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة هذه العناصر، وذلك في إطار مكتب رفيع المستوى مقره في فيينا. إلا أنه لا يزال من الضروري مضاعفة العزم على مكافحة هذه العناصر، الأمر الذي ينطوي على إقامة شراكات جديدة بين الأجهزة الوطنية والدولية.

١٧ - وأخيرا، وفي هذا شيء من المفارقة، يصاحب هذه الاتجاهات نحو التكامل اتجاهات نحو التجزئة. وما يبدو في بعض الحالات تجزئة، يكون في الواقع خطوة نحو تحقيق اللامركزية في تقرير السياسات وفي الإدارة بفعل الرغبة في زيادة الكفاءة والفاعلية والمساءلة، وهو بالتالي لا يدعو إلى القلق بأية حال. وفي حالات أخرى كانت التجزئة، كما لوحظ أعلاه، ناتجا فرعيا من نواتج انهيار القطبية الثنائية أدى إلى تناحر وصراع داخل المجتمع. وكذلك أسفرت العولمة الاقتصادية عن إيجاد بعض حالات التجزئة لأن قوى السوق يمكنها تقويض القيم الثقافية الأصلية، بل تقوضها فعلا في غالب الأحيان. والواقع أن أوجه البلبلة العامة وانعدام الأمن العام المتولدة عن التغير الجوهري تسفر في أحايين كثيرة عن تزايد السعي إلى إعادة تحديد الهويات الجماعية وإعادة تأكيدها.

١٨ - والممارسات السياسية المؤكدة للهوية توفر في أفضل الأحوال شعورا قويا بالتلاحم الاجتماعي والكرامة الوطنية، مما يؤثر تأثيرا حميدا على التنمية الاقتصادية وفض المنازعات بالوسائل السلمية في الداخل وفي الخارج. إلا أن الممارسات السياسية المؤكدة للهوية تسفر في أسوأ الأحوال عن سب "الآخر"، سواء أكان هذا "الآخر" مجموعة عرقية أو قبلية مختلفة، أو ديانة مختلفة أو قومية مختلفة.

١٩ - وقد شهدت السنوات الأخيرة تكثيف هذا الشكل الاصطفائي والاستبعادي من الممارسات السياسية المؤكدة للهوية داخل البلدان وفيما بينها. وهذا الشكل مسؤول عن بعض من أفظع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وفي حالات عدة، انتهاكات أبسط معايير الإنسانية: وذلك في صورة الإبادة الجماعية؛ وتعمد مقاتلي الفصائل المختلفة استهداف السكان المدنيين، واستهداف النساء والأطفال غالبا؛ وتعمد استخدام الاغتصاب كأداة للإرهاب المنظم؛ والاعتداء على العاملين في مجال الإغاثة في حالات الطوارئ وعلى البعثات. والصور السلبية للممارسات السياسية المؤكدة للهوية تمثل قوة شديدة المفعول، يحتمل أن تصبح قوة تفجيرية. ولا بد من إبداء الحرص الشديد في التعرف على تلك الصور ومواجهتها والحد منها، كيلا تدمر إمكانات السلام والتقدم التي يبشر بها العصر الجديد.

٢٠ - إن أوقات التحول يمكن أن تصبح أوقات الفوضى. فمن اليسير أن تقع عملية صنع السياسات في فخاخ الانتقال، ألا وهي لحظات الانقطاع التي قد يخطو فيها المرء خطوة خاطئة تترتب عليها عواقب جسيمة طويلة الأجل. وعلى المجتمع الدولي التزام تجاه نفسه وتجاه الأجيال المقبلة بتقوية الآليات المتعددة الأطراف المتوفرة، التي تمثل الأمم المتحدة بينها أداة فريدة من أدوات العمل المتضافر، لكي ينجح في تسخير المنافع المتبادلة الناجمة عن التغير وليتسنى له في الوقت نفسه التصدي لآثاره الضارة. وباعتماد الدول الأعضاء للمقترحات الإصلاحية التي قدمتها إلى الجمعية العامة في تموز/يوليه، ستزود تلك الدول الأمم المتحدة بما يلزم للقيام على نحو أفضل بدورها في مواجهة هذا التحدي.

ثانيا

إدارة التغيير

٢١ - خلال فترة التسعينيات كلها واظبت جميع أجزاء الأمم المتحدة على تكييف استراتيجياتها وبرامجها لمواجهة البيئة الدولية الجديدة التي لم تستقر بعد على حال، وذلك بغرض دعم احتياجات الدول الأعضاء والتنبؤ بهذه الاحتياجات. ويرد فيما يلي استعراض حسب الموضوعات للمنجزات التي تحققت خلال العام الماضي في مجالات النشاط الرئيسية.

ألف - سلامة الحكم، وحقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية

٢٢ - أصبح هناك تسليم متزايد بأن "سلامة الحكم" هي شرط ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والرخاء والسلام. وليس هناك بَلَدان تتطابق أوضاعهما في هذا الصدد. ولكن يمكن القول بوجه عام، ومع المراعاة الواجبة للفوارق الثقافية بأن سلامة الحكم تشمل سيادة القانون، ووجود مؤسسات حكومية فعالة، والشفافية والخضوع للمساءلة في إدارة الشؤون العامة، واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة جميع المواطنين مشاركة حقيقية في العمليات السياسية التي تجري في بلدانهم وفي القرارات التي تؤثر في حياتهم.

* * *

٢٣ - وقد قامت الجمعية العامة في دورتها الخمسين المستأنفة التي عقدتها في عام ١٩٩٦ باستعراض مسألة الكيفية التي يمكن بها إعادة تعريف مؤسسات القطاع العام، وإعادة تصميمها حيثما يلزم ذلك، في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية العالمية الجديدة التي سبقت مناقشة بعضها فيما ورد أعلاه. وقد تحركت الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها لتقديم الدعم الواسع فيما يتعلق بالحكم إلى عدد كبير من البلدان النامية وإلى بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة. ويتخذ هذا الدعم شكل أعمال تحليلية، وبحوث تشخيصية، وتقدير للاحتياجات، ومشورة فيما يتعلق بالسياسات، ومساعدة تقنية، وخدمات استشارية. ويقدم الدعم من أجل تعزيز أداء مؤسسات معينة مثل الهيئات القضائية والبرلمانات والهيئات الانتخابية، كما يقدم قطاعيا، في مجالات مثل الإدارة المالية للقطاع العام، وجهود الخصخصة، وتكنولوجيا المعلومات، وإصلاح الخدمة المدنية، والتمكين لمنظمات المجتمع المدني.

٢٤ - وعلى سبيل المثال، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعتقادا منه بأنه لا يمكن استدامة الرخاء والاستقرار إلا في ظل حكم سليم، قد أخذ يزيد الأموال المخصصة لهذا المجال ذي الأولوية الذي يوجه إليه الآن أكثر من ثلث مخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلها. وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، عقد البرنامج الإنمائي المؤتمر الدولي المعني بالحكم والنمو المستدام والمساواة، وكانت هذه أول مرة يعقد فيها مثل هذا المؤتمر، حيث جاء إلى مقر الأمم المتحدة مسؤولون منتخبون وقضاة وقادة للمجتمعات المحلية من أكثر من ١٠٠ بلد. أما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فقد ركزت تركيزا متزايدا على تعزيز القدرة المحلية وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية، وكانت بذلك تعكس اعتماد الحكومات الوطنية اعتمادا متزايدا على السلطات المحلية. كذلك يدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برنامجا للحكم، يشجع الاستراتيجيات التي تستهدف التمكين للمرأة وجعل قضايا الجنسين ضمن الاهتمامات الرئيسية. وعلى سبيل المثال، فإنه من خلال الدعم الذي قدمه الصندوق من أجل تحقيق المشاركة السياسية للمرأة في أفريقيا، تعلمت المرشحات للوظائف العامة كيفية تصميم الاستراتيجيات لتنظيم حملات فعالة والاستراتيجيات المتعلقة بوسائط الإعلام. كذلك قدمت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية الدعم للبرامج التدريبية المتعلقة بالمرأة سواء كناخبة أو مسؤولة انتخابية أو مرشحة للانتخابات.

٢٥ - وأوضاع ما بعد الصراع لها احتياجاتها الخاصة. ومن رأينا أن التدابير التي تتخذ لتعزيز القدرة على الحكم يجب أن تتوافر في جميع الاستجابات الوطنية والدولية لحالات الطوارئ، وينبغي أن تبدأ مبكرا قدر الإمكان. ونجاح الإبلال من الاضطرابات التي يحدثها الصراع يساعد عليه التحرك بسرعة إلى مواجهة التحديات الإنمائية العامة، وتوفير الأطر القانونية الملائمة والهيئات القضائية ونظم إعمال القوانين،

وتوفير البيئات الاجتماعية والسياسية المستقرة والفرص الاقتصادية.

٢٦ - وتوسيع وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان النامية أمر متزايد الأهمية. وسوف تعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة على تيسير هذه العملية من خلال قدرتها كمركز تنسيق للمعلومات والبحوث المتعلقة بالإدارة العامة. ومع توافر موارد مثل شبكة الإنترنت والشبكة العالمية (World Wide Web)، على الصعيد العالمي وعلى نحو متزايد يمكن الوصول بمزيد من اليسر إلى المصادر المختلفة للمعلومات والخبرات، وفي الوقت نفسه أصبح من الأيسر إقامة صلات وشبكات جديدة مفيدة مع اللجان الإقليمية والمنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية.

* * *

٢٧ - إن المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة تضع تشجيع احترام حقوق الإنسان بين المقاصد الرئيسية للمنظمة. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت حقوق الإنسان ينظر إليها على نحو متزايد باعتبارها جزءا لا يتجزأ من سلامة الحكم.

٢٨ - وقد شهدت الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المنظمة في مجال حقوق الإنسان دفعة جديدة بعد اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في عام ١٩٩٣. وكانت الأنشطة التي اضطلع بها فيما سبق تركز إلى حد كبير على وضع المعايير والاعتماد الرسمي لهذه المعايير على الصعيد الوطني. ثم جاء إعلان فيينا فوضع حقوق الإنسان في سياق التنمية والديمقراطية، في الوقت الذي أعاد فيه التأكيد على عالمية هذه الحقوق. وقد أتاح ذلك، بالإضافة إلى إنشاء مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تناول الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان، سواء من حيث الممارسة أو من حيث المبادئ، من منظور عالمي حقا.

٢٩ - وقد قامت الأمم المتحدة هذا العام بعملية إعادة تشكيل كبيرة في تنظيم أمانة حقوق الإنسان بجنيف. وذهبتُ إلى ما هو أبعد من ذلك في خطط الإصلاح التي أعلنتها في تموز/يوليه، حيث تم دمج مكتب المفوض السامي ومركز حقوق الإنسان معا، ضمانا للترابط والاتساق في الأولويات والأنشطة. وقد سرني أبلغ السرور انضمام ماري روبنسن رئيسة أيرلندا إلينا بصفتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأنا أعلم أنها سوف تعمل بلا كلل وبحس مرهف في خدمة قضية حقوق الإنسان العالمية.

٣٠ - ولقد شهد العام الماضي زيادة هائلة في الأنشطة المتصلة بإنشاء المؤسسات الوطنية الخاصة بتشجيع وحماية حقوق الإنسان. والغرض من هذه المؤسسات هو تعزيز حماية الفرد بإتاحة فرص الحصول على التعويضات عن أية انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعويض عنها في الظروف التي لا تتوافر فيها المؤسسات التقليدية للحماية، مثل القضاء، أو لا تعمل فيها هذه المؤسسات بطريقة فعالة، أو يصعب لأي سبب آخر الوصول إليها. وهناك نحو ١٥ مشروعا يتم تنفيذها حاليا لمساعدة الدول الأعضاء في هذا المجال. وهناك مشروعات أخرى تستهدف دعم الترتيبات الإقليمية، مثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. ويتم عادة الاضطلاع بهذه الأنشطة بالتعاون مع كيانات أخرى من كيانات الأمم المتحدة (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، كما أنها تسير جنبا إلى جنب مع جهود تلك الكيانات من أجل تشجيع الحكم السليم والتنمية المستدامة.

٣١ - كذلك كانت هناك زيادة كبيرة في إدخال الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان في العمليات الميدانية، وهو ما يعكس بشكل مباشر القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بهذا المعنى. وتشمل هذه الأنشطة، تبعا لاحتياجات الحالة، رصد انتهاكات حقوق الإنسان، والتعليم، والتدريب والخدمات الاستشارية الأخرى، وتدابير بناء الثقة. وتوجد مثل هذه العمليات حاليا في أبخازيا/جورجيا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغزة وغواتيمالا وكمبوديا وكولومبيا وملاوي ومنغوليا وهايتي ويوغوسلافيا السابقة.

٣٢ - ويواصل برنامج حقوق الإنسان التصدي لانتهاكات هذه الحقوق. وما زال مناط التركيز فيما تقوم به الأمم المتحدة هو تهديد الحق في الحياة والسلامة البدنية، بما في ذلك عمليات الإعدام التي تتم خارج النظام القضائي وحالات الاختفاء القسري، والتهديدات التي تتعرض لها حرية التعبير وحرية الانتقال وعدم جواز القبض التعسفي واستقلال القضاء. وقد حملنا استمرار هذه الانتهاكات على أن نوجه أنشطتنا توجيها مباشرا إلى المجالات المحددة التي

ترتكب فيها هذه الانتهاكات. وعلى ذلك فقد أتيحت الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية للحكومات لتعزيز سلطاتها القضائية وتدريب المسؤولين عن إعمال القوانين والمساعدة في إصلاح القوانين. وتمثل الآن برامج التدريب على إدارة قطاع العدالة، والخدمات الاستشارية التي تقدم في مجال إصلاح القوانين، مضافا إليها الدعم المقدم في إنشاء المؤسسات الوطنية اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أكثر من ٨٠ في المائة من أنشطة الخدمات الاستشارية في مجال حقوق الإنسان.

٣٣ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، بلغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل ١٩١ دولة، وبذلك أصبح من المؤكد أن الغالبية العظمى من الأطفال هم الآن مواطنون في بلدان قدمت تعهدات ملزمة قانونا بتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها. على أن ممارسات مثل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية ما زالت مجالات إشكالية خطيرة يتناولها مقرر خاص. ومن الخطوات الأساسية التي يتعين الآن اتخاذها تنفيذ خطة العمل المتعلقة بحقوق الطفل التي قامت المفوضة السامية بوضعها مؤخرا.

٣٤ - وطبقا لما جاء في تقرير **تقدم الأمم**، الذي أصدرته اليونيسيف عام ١٩٩٧، فإن العنف الموجه ضد النساء والفتيات هو أكثر أشكال انتهاك حقوق الإنسان شيوعا في العالم اليوم. وهو يتجاوز الفروق المعتادة بين البلدان على أساس عوامل مثل الدخل القومي. وقد قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بوضع برنامج لحقوق الإنسان للمرأة، وهو برنامج عالمي يركز على جعل حقوق المرأة ضمن الاهتمامات الرئيسية، وعلى مكافحة العنف الموجه ضدها والقضاء عليه، وعلى زيادة معرفة المرأة بحقوق الإنسان المتعلقة بها واستخدامها لهذه الحقوق. وتوجه عناية خاصة للعمل على التصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تعتبر "ميثاق الحقوق" بالنسبة للمرأة.

٣٥ - وفي مجال متصل بذلك، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالدعوة وتقديم الدعم من خلال برامجه القطرية للأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالحقوق الإنجابية والعلاقات الجنسية والحمل. وخلال العام الماضي تولى الصندوق رعاية مجموعة من الحملات في وسائط الإعلام وغيرها من حملات التثقيف العام. كما أنه أعد إطارا برنامجيا للقضاء على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، ولقي ذلك نجاحا في برنامج محلي للدعوة في أوغندا.

٣٦ - وسوف يشهد عام ١٩٩٨، الذكرى الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وستقوم الجمعية العامة باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. ويعتبر تعيين مفوضة سامية جديدة في عام ١٩٩٧ ووضع خطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ حافزا إضافيا لجعل هذه الحقبة هي الحقبة التي تم فيها تقبل حقوق الإنسان تقبلا عالميا باعتبارها من صميم العمل من أجل السلم والأمن والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

* * *

٣٧ - لقد مرت حتى الآن فترة أخذ فيها اتجاه إشاعة الديمقراطية يتزايد سرعة. ومازالت العمليات الديمقراطية يجري تعزيزها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كذلك كان هناك تقدم ملحوظ في أفريقيا. وكما ذكرت في خطابي أمام مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه، فإن الرأي القائل باعتبار الانقلابات العسكرية التي تقوم بها الزمر العسكرية ضد الحكومات المنتخبة ديمقراطيا دون أن يطلب منها أحد ذلك أمرا مرفوضا قد أصبح معيارا من المعايير المستقرة. كذلك أخذت أفريقيا تجرب استخدام صيغ وأشكال دستورية جديدة للحكم في الدول ذات المجموعات العرقية المتعددة، كما يحدث مثلا في إثيوبيا وإريتريا وجنوب أفريقيا وغانا ومالي.

٣٨ - وتنعكس القيمة التي تعلقها الدول الأعضاء على عملية إشاعة الديمقراطية في الطلبات العديدة التي تتلقاها الأمم المتحدة للحصول على المساعدة الانتخابية، حيث تم تلقي ما لا يقل عن ٨٠ طلبا في السنوات الخمس الماضية. والغرض الأول الذي يراد تحقيقه بتقديم الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية هو تعزيز فعالية المراقبين الدوليين عند تقديرهم لمدى شرعية أية عملية انتخابية أو تقديرهم لنتيجتها، والتوصية بإجراء تغييرات في سياسة الانتخابات من خلال الحوار مع الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وعلى هذا النحو قُدم الدعم للمراقبة الدولية للانتخابات التي تمت مؤخرا في كل من الجزائر وغانا ومالي ومدغشقر واليمن. كذلك فإن الأمم المتحدة في

إدراكها لضرورة تعزيز استمرارية المؤسسات الديمقراطية المحلية تؤكد على أهمية بناء القدرة المؤسسية الداخلية للدول الأعضاء على إجراء الإصلاحات الدستورية وإصلاح قوانين الانتخابات وتعزيز القدرة المؤسسية للحكومة نفسها على تنظيم الانتخابات. وخلال العام الماضي، تم تقديم هذه المساعدات إلى كل من بنغلاديش وجزر القمر وغامبيا وغيانا وليبريا ومالي والمكسيك وهايتي.

٣٩ - أما في المدى الطويل، فإن الانتقال إلى توطيد الديمقراطية بما يكفل لها الاستمرار يتطلب تعزيز سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتوفير حرية وسائط الإعلام، والسماح بالمعارضة، ووجود مجتمع مدني مستقل. ويتبين من تجربة السلفادور ونيكاراغوا أن الأمم المتحدة بوسعها أن تساعد على امتداد جذور هذه العمليات الديمقراطية حتى في الظروف الصعبة. ففي هايتي، ساعدت أنشطة الأمم المتحدة في الحفاظ على بيئة يمكن فيها إقرار الأمن وكفالة الحريات الأساسية.

٤٠ - وسعيا إلى تعزيز التعاون في المسائل المتعلقة بإشاعة الديمقراطية وسلامة الحكم، ستضطلع الأمانة العامة خلال العام القادم بسلسلة من المشاورات بشأن الدروس المستفادة في مجالات الالتزام بالدساتير وسلامة الحكم في الدول ذات الجماعات العرقية المتعددة وما يتصل بذلك من الموضوعات بغرض استخلاص الأفكار التي يمكن الاستفادة بها فيما يضطلع به مستقبلا من أنشطة.

٤١ - والخلاصة أنه على الرغم من النكسات والصعوبات يجري إحراز تقدم في عمليات الانتقال نحو سلامة الحكم وحقوق الإنسان وإشاعة الديمقراطية. وهذا بشير خير بتحقيق الأهداف الحاسمة فيما يتعلق بالسياسات الوطنية والدولية وتحقيق الأهداف والتطلعات التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

باء - التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية المستدامة

٤٢ - إن وجود مؤسسات للدولة تتميز بالكفاءة وتخضع للمساءلة وقادرة على الاستجابة هو شرط ضروري لتحقيق أي تقدم له قيمته نحو الرخاء والاستقرار. على أنه لا يقل عن ذلك أهمية وجود بيئة اقتصادية دولية تساعد على الوصول إلى هذا الهدف وتعمل على استمراره. وتوفير هذه البيئة هو عنصر أساسي في رسالة المنظمة.

٤٣ - ولقد شهد العام الماضي حدثين كبيرين، وقع كلاهما في حزيران/يونيه ١٩٩٧، ولهما أهميتهما بالنسبة لعمل المنظمة في مجال التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي. وكان الحدث الأول هو اعتماد الجمعية العامة لوثيقتها المسماة "خطة للتنمية". وكان الحدث الثاني هو الدورة الاستثنائية التاسعة عشر للجمعية العامة التي انعقدت لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وهو خطة العمل العالمية من أجل التنمية المستدامة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. ولقد كانت لكلا الحدثين آثارهما بالنسبة لأنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال سواء من حيث الجوهر أو من حيث التنظيم.

٤٤ - وخطة التنمية لا تقتصر على تناول المسائل الإنمائية التقليدية، ولكنها تشدد أيضا على علاقات الدعم المتبادلة، وإن كانت معقدة، بين التنمية والسلام والديمقراطية وسلامة الحكم وحقوق الإنسان. وهي تؤكد دور الأمم المتحدة في مجال التنمية، وتحدد سُبل تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها في ذلك المجال.

٤٥ - ولقد كانت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة فرصة للتفكير الهادئ في التقدم المحدود الذي تحقق في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر ريو. وبالإضافة إلى ذلك شهدت الدورة الاستثنائية أول استعراض من هذا القبيل للمؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. ومن المتوقع القيام باستعراضات مماثلة للمؤتمرات الأخرى. وسوف تكون الدروس المستفادة من هذه الاستعراضات، إذا ما أخذت معا، ملهما للسياسات الوطنية والدولية وعونا على تشكيلها مع الانتقال إلى القرن القادم.

* * *

٤٦ - وكما ذكر في المقدمة، فإن البيئة الاقتصادية للتنمية قد شهدت تحولا كبيرا في السنوات الأخيرة. فعلى الصعيد الوطني، كانت عملية التحرير والإصلاح الاقتصادي الاتجاهين السائدين في التسعينيات، بينما

كان التحول إلى العالمية هو القوة المحركة على الصعيد الدولي. ولقد كان هذان البعدان محل اهتمام مستمر من جانب الأمانة العامة ومن جانب الهيئات الحكومية الدولية كل في مجالها. وعلى سبيل المثال، فقد أشير في **دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧** إلى أنه يتعين على جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أن تزيد متوسط دخل الفرد فيها بما لا يقل عن ٣ في المائة سنويا حتى يمكنها أن تحقق تقدما في تخفيض البطالة وتخفيف حدة الفقر. ويذهب التقرير إلى أنه لتحقيق تلك المستويات من النمو تحتاج البلدان الأقل وفرة بالذات إلى بيئة اقتصادية خارجية أكثر عونا على بلوغها من البيئة التي توجد الآن بالنسبة لهذه البلدان، وهذه مسألة ناقشها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مناقشة عميقة في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧.

٤٧ - وتَلقي الاتجاهات غير الملائمة في المساعدة الإنمائية الرسمية ظلالا كثيفة على آفاق التنمية في البلدان المنخفضة الدخل. ومن غير المحتمل أن تجني معظم البلدان الأفريقية وعدد من البلدان الضعيفة الأخرى ثمار ما قامت به مؤخرا من إصلاحات اقتصادية بدون دعم مستمر من المجتمع الدولي. على أن العام الماضي قد شهد بعض المبادرات المشجعة التي كان كثير منها نتيجة للشراكة العالمية الجديدة التي اقترحتها البلدان الصناعية الرئيسية في مؤتمر القمة الذي عقدته في ليون في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتشمل هذه المبادرات مؤتمر طوكيو الدولي الثاني للتنمية الأفريقية، و"وثيقة النمو والفرص في أفريقيا" التي اقترحتها الولايات المتحدة، والمبادرة السويدية بشأن "الشراكة الأفريقية"، والوثيقة المعتزم إصدارها لتحل محل اتفاقية لومي الرابعة، وهي الاتفاقية المعقودة بين الجماعة الأوروبية وبعض دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وسوف يكون من المهام الأساسية للأمم المتحدة في السنوات المقبلة استحداث أشكال جديدة للشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - أشكال تلبي احتياجات البلدان النامية وتطلعاتها وتكون في الوقت نفسه متسقة مع الأوضاع والمواقف الاقتصادية العالمية.

٤٨ - وفي مجال التجارة الدولية، اتخذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لنفسه وضعا جديدا يواجه به هذا التحدي. فقد قام في العام الماضي بتغيير مناط التركيز في أعماله المتعلقة بتحليل السياسات، وفي مداولاته الحكومية الدولية، وفي أنشطته التنفيذية. وهو يقوم بدراسة العلاقة بين العولمة والتنمية، مع دراسة السبل التي يمكن بها تشجيع الاندماج الفعال لجميع البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وهو يدعم ما تبذله البلدان النامية من جهود لتحسين المناخ الاستثماري بها، وزيادة قدراتها التكنولوجية، والتعرف على فرص إقامة المشاريع واستغلال هذه الفرص. وفي الوقت نفسه لا يزال الأونكتاد منشغلا انشغالا كبيرا ببناء القدرات في أقل البلدان نموا. وفي موازاة هذه التغييرات البرنامجية، قام الأونكتاد بإجراء عملية تبسيط كبيرة في هياكله الحكومية الدولية وفي هيكل أمانته، كما خفض عدد الاجتماعات وعدد الموظفين وحقق بذلك وفورات كبيرة.

٤٩ - كذلك أخذت اللجان الإقليمية تعيد بحث برامج عملها. وعلى سبيل المثال، فإن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقوم الآن ببحث آثار انضمام بلدان أوروبا الوسطى إلى الاتحاد الأوروبي، وعمليات الانتقال التي تتم في بلدان جنوب شرق أوروبا وفي رابطة الدول المستقلة، كما تبحث عددا من القضايا التي تتجاوز الحدود، ومنها عبور الحدود؛ والمرافق الأساسية للطاقة والنقل؛ والبيئة. وركزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التجارة الإقليمية والشواغل المتعلقة بالاستثمار، وخاصة التحديات والفرص التي تواجهها أفريقيا في فترة ما بعد جولة أوروغواي. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتخفيض بعض أنشطتها، وخاصة في مجالي الزراعة والصناعة، بينما توسعت في جهودها في بعض المجالات الأخرى مثل استغلال الموارد المائية والطاقة والنقل. وخلال السنة الماضية، واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحث مجموعة مختلفة من المسائل التحليلية والمسائل المتعلقة بالسياسات، ومنها مدى التوافق بين اتفاقات التجارة التفضيلية ونظام أكثر انفتاحا للتجارة الدولية. كما شرعت اللجنة في عدد من التدابير الإصلاحية، ومنها مشروع تجريبي لزيادة وضوح وتعزيز مسؤولية أمانتها أمامها مقابل التوسع في تفويض السلطات وفي المرونة. وفي الدورة التي عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في نيسان/أبريل التزمت اللجنة بتنظيم نفسها وتعهدت بأن تكون مركزا حيويا للبحث وغيره من الأنشطة الإنمائية يعمل من أجل المنطقة ، وخاصة من

أقل البلدان التي ما زال الفقر منتشرا فيها على نطاق واسع.

٥٠ - ولقد تركز كثير من أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة الأخيرة على ترجمة الخطط والبرامج المتفق عليها في المؤتمرات العالمية التي عقدت في أوائل العقد إلى إجراءات عملية. وبالإضافة إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي كان موضوعها "ريو + ٥"، كانت الاجتماعات التي عقدتها لجنة السكان والتنمية ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة معنية بمسائل تتعلق بمتابعة المؤتمرات التي عقدت في القاهرة وكوبنهاغن وبيجينغ.

٥١ - وعلى النحو نفسه، فقد تم توجيه عمل الأمانة العامة في كل من هذه المجالات نحو الأولويات التي حددت في المؤتمرات وما أعقبها من دورات اللجنة. وكمثال على ذلك، فقد اجتمعت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ برئاسة المستشارة الخاصة للأمين العام لقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة ومهمة هذه اللجنة هي العمل على جعل قضايا الجنسين ضمن الاهتمامات الرئيسية وتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لمؤتمر بيجينغ وغيره من المؤتمرات واجتماعات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة.

٥٢ - وكان تحسين عملية جمع البيانات ونشرها بعدا هاما من أبعاد متابعة المؤتمرات في منظومة الأمم المتحدة. ففي العام الماضي، أصدرت الشعبة الإحصائية بالتعاون مع شعبة السكان والاتحاد الأوروبي توصيات منقحة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية؛ كما أصدرت بالتعاون مع اللجان الإقليمية والاتحاد الأوروبي مبادئ وتوصيات بشأن تعدادات السكان والإسكان. وما زال جمع الإحصاءات التقليدية واستكمالها وتحسين نشرها من الجوانب الهامة لعمل المنظمة. وهكذا فقد أظهر تنقيح عام ١٩٩٦ للتقديرات والإسقاطات السكانية الرسمية التي تصدرها الأمم المتحدة بطء نمو السكان في العالم، وانخفاض مستويات الخصوبة، وزيادة تنوع اتجاهات الوفيات، وزيادة تدفقات الهجرة، خلال النصف الأول من التسعينيات عما كانت عليه في الحقب السابقة. كذلك وثق التنقيح الآثار المدمرة لوباء الإيدز بالنسبة للوفيات، وخاصة في أفريقيا.

٥٣ - وما زالت المنظمة تستفيد من تحسينات التكنولوجيا في تعزيز نشر المعلومات. وعلى سبيل المثال فإن نشرة الإحصاءات الشهرية متاحة الآن على الشبكة العالمية (World Wide Web). أما شبكة المعلومات السكانية فتمثل مستودعا للبيانات والمعلومات المتعلقة بالسكان، وقد ساعدت البلدان النامية على أن توجد لنفسها مواقع للمعلومات السكانية على شبكة الإنترنت. كذلك قامت شعبة النهوض بالمرأة، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بإنشاء موقع على الإنترنت باسم Womenwatch (مرصد المرأة) عن القضايا العالمية المتعلقة بالمرأة. وتساعد الصلات والشراكات القائمة مع شبكة المنظمات غير الحكومية على الإسراع بخطى عمل المجتمع المدني من أجل النهوض بمركز المرأة وتعزيز حقوق الإنسان بالنسبة لها.

* * *

٥٤ - إن التنمية المستدامة تحد أساسي يواجه البشرية وهي على أبواب القرن الحادي والعشرين. ويتمثل هذا التحدي في كيفية سد احتياجات سكان العالم الذين تتزايد أعدادهم بدون تدمير قاعدة الموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها. وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في عام ١٩٩٢ خططا مفصلة لتحقيق التنمية المستدامة الطويلة المدى. وفي العام الماضي تركز جانب كبير من أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة على الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

٥٥ - وقد أوضحت الجمعية العامة في تلك الدورة أنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تعزز بقدر كبير دعمها المالي والتكنولوجي للبلدان النامية لتمكين هذه البلدان من تعبئة مواردها الطبيعية من أجل تحقيق أهداف بيئية عالمية. كذلك وافقت الجمعية العامة على مواصلة تحرك سياسي في إطار لجنة التنمية المستدامة بشأن موضوع الغابات، بما في ذلك النظر في وضع صك، قد يكون ملزما قانونا، بغرض ضمان الاستدامة. كما قررت الجمعية العامة الشروع في إجراء مناقشات بين الحكومات حول مشكلتي ندرة المياه العذبة وقطاع الطاقة.

٥٦ - ولم يكن من المتوقع التوصل إلى أي اتفاق، وبالفعل لم يتم التوصل إلى اتفاق، بشأن مسألة تغير المناخ. على أن الدورة الاستثنائية قد زادت بالفعل وعي الرأي العام والوعي السياسي بضرورة التصدي لهذه المسألة من خلال استراتيجية تعاونية وسد الفجوات الرئيسية في توافق الآراء السياسي اللازم لتعزيز الصك الرئيسي لتلك الاستراتيجية وهو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. والخطوة التالية هي أن تعتمد البلدان المتقدمة النمو تعهدات ملزمة قانونا بتقييد وتخفيض ما يتم فيها من انبعاثات غازية تسهم في الاحترار العالمي. وهذا هو الغرض الرئيسي للدورة القادمة لمؤتمر أطراف الاتفاقية الذي يعقد في كيوتو باليابان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. إن هدف الاتفاقية، وهو تثبيت غازات الدفيئة في العالم عند مستويات "مأمونة"، هدف لا يمكن في نهاية الأمر أن تحققه البلدان المتقدمة النمو وحدها، وإنما هو يتطلب أيضا تعاون البلدان النامية.

٥٧ - وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوائل عام ١٩٩٧ بإصدار الطبعة الأولى من **التوقعات البيئية العالمية**. وقد أشير في هذا المنشور إلى أن حالة البيئة العالمية ظلت تتدهور خلال العقد الأخير وأنه ما زالت هناك مشاكل بيئية هامة تمتد جذورها العميقة في النسيج الاجتماعي - الاقتصادي لبلدان جميع المناطق. وإذا كانت التقارير قد أشارت إلى تحقق بعض التقدم في الحد من التلوث وتدهور الموارد، فإن الاتجاهات تزداد سوءا في مجالات تتراوح من انبعاثات المواد السامة وغازات الدفيئة إلى تدهور الموارد الطبيعية والتصحر.

٥٨ - ولقد كانت هذه الاتجاهات في اعتبار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عندما اعتمد في دورته التاسعة عشرة تدابير لتعزيز عمل البرنامج في مجالات الرصد البيئي والتقييم والتحذير المبكر. كذلك تم التوصل إلى اتفاقات بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛ وبشأن تدابير تقليل مخاطر المواد الكيميائية الخطرة على صحة الإنسان؛ وبشأن القيام بعمل لتخفيض الملوثات العضوية المستمرة. وقد شهد عام ١٩٩٧ تقدما فيما يتعلق بهذه المسائل.

٥٩ - إن عملية التحضر المتزايدة السرعة تؤثر على جميع أبعاد التنمية المستدامة. وقد أثارت جدية هذه المسألة مناقشات حامية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي عقد في اسطنبول في عام ١٩٩٦. وخلال العام الماضي، زاد مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية دعمه للبلدان النامية فيما يتعلق بالمأوى والخدمات، وإدارة المدن، وإصلاح السياسات، ووضع مبادئ توجيهية ومؤشرات يقاس بها التقدم نحو تحقيق المأوى المناسب للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وكما طلبت الجمعية العامة، فقد قامت لجنة المستوطنات البشرية في الدورة التي عقدتها في أيار/مايو ١٩٩٧ باستعراض وتكييف أساليب عملها بحيث تشرك أجهزة السلطات المحلية وغيرها من جماعات المجتمع المدني ذات الصلة وخاصة القطاع الخاص.

* * *

٦٠ - ولقد تم التشديد في "خطة التنمية" والدورة الاستثنائية للجمعية العامة والأنشطة ذات الصلة على الصعيد الحكومي الدولي على طبيعة الشواغل الحالية كشواغل متعددة الأوجه ومشتركة بين القطاعات، وكانت هذه الطبيعة ملموسة في برنامج عمل المنظمة في هذه المجالات. وهذا يطرح تحديا مؤسسيا كبيرا وهو كيفية خدمة هذه الأغراض بأكثر الطرق فعالية على مستوى الأمانة العامة. وليس المطلوب مجرد زيادة كفاءة الدعم الإداري. فأكثر أهمية من ذلك زيادة التكامل بين الوظائف التحليلية والمعيارية والتنفيذية للمنظمة، وجعل أعمالها التحليلية والمعيارية أكثر صلة بوضع السياسات وبالأنشطة العملية.

٦١ - وكانت هذه الأهداف في اعتباري عندما قررتُ دمج إدارات الأمانة العامة الثلاث في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في إدارة واحدة هي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسوف تكون الإدارة الموحدة الجديدة أكثر تأهبا بكثير لأداء وظائفها المعقدة بطريقة متكاملة. كذلك فإن عملية الدمج سوف تؤدي إلى وفورات ناجمة عن زيادة الكفاءة أعتزم تخصيصها لحساب التنمية الذي أوصيت الدول الأعضاء بإنشائه كجزء من خطط الإصلاح التي تقدمت بها في تموز/يوليه.

جيم - العمليات الإنمائية

٦٢ - ما زال العالم اليوم يتميز بوجود ضروب صارخة من التفاوت - في الدخول، وفي فرص الحصول على الخدمات، وفي فرص العيش على مستوى يليق

بكرامة الإنسان. وما زال تحدي التنمية تحديا عميقا، وما زالت حالة الفقر تثير القلق العميق. وتتطلب مواجهة التحدي تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية، وذلك كأمر مستقل تماما عن مسألة توفير البيئة الداخلية والبيئة الدولية اللتين تساعدان على التنمية.

٦٣ - ولقد وضعت الأمم المتحدة برنامجا عالميا يحدد الأبعاد الكثيرة للتنمية، ووضعت خططا لتنفيذ الأهداف المتفق عليها. على أن المهام جسيمة، والموارد المتاحة قد أصبحت ثابتة لا تتحرك. ولهذا أخذت البرامج والصناديق الإنمائية في الأمم المتحدة تبحث عن طرق للاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المتاحة من خلال تنسيق توزيعها الاستراتيجي للموارد، بدءا بتنسيق دورات البرمجة في عام ١٩٩٦، وعن طريق التعاون على نطاق على الصعيد القطري.

٦٤ - وللإسراع بخطى هذه العملية والاستفادة من نجاحها، كان من أهم مقترحات الإصلاح التي تقدمت بها في تموز/يوليه إنشاء مجموعة باسم "مجموعة الأمم المتحدة الانمائية". وهذه المجموعة التي يرأسها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تضم أيضا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتشارك فيها كيانات أخرى حسبما تقتضي مصالحها وولاياتها. وقد شكلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بحيث يتم الإبقاء على الطبيعة المتميزة للوحدات التي يتألف منها تعزيز هذه الطبيعة، بينما يتم تيسير قيامها بوظائفها في إطار أكثر توحيدا وتعاونا واتساقا على مستوى المقار وفي الميدان. والأمل كبير في أن يقوي وجود هذه المجموعة أثر الأنشطة الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

* * *

٦٥ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال ١٣٢ مكتبا ميدانيا تخدم أكثر من ١٧٠ بلدا بتشجيع السياسات وتعزيز القدرات اللازمة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وخلال عام ١٩٩٦، قام البرنامج بتنفيذ صيغة جديدة لتوزيع الموارد تخصص نحو ٩٠ في المائة من أمواله الأساسية البالغة نحو ٨٥٠ مليون دولار للبلدان المنخفضة الدخل. ويضاف إلى موارده الأساسية نحو ١,٢ مليون دولار في شكل أموال مقيدة وترتيبات لتقاسم التكاليف. وما زال مجال التركيز الأول للبرنامج هو بناء القدرة الوطنية اللازمة للقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وسبل العيش المستدامة. وفي العام الماضي نفذت مشاريع في أكثر من ٨٠ بلدا، وشملت هذه المشاريع دعم الإدارة الاقتصادية (٣٦ بلدا في أفريقيا)، وتصميم وتنفيذ برامج وطنية للقضاء على الفقر (الصين ومنغوليا والهند و ٢٣ بلدا أفريقيا)، وإعادة تشكيل النفقات العامة (بوركينا فاصو)، ورصد أثر الإصلاح الاقتصادي على الجماعات الضعيفة (منغوليا). وفي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، تجري زيادة الموارد المخصصة للأنشطة المتعلقة بجعل قضايا الجنسين ضمن الاهتمامات الأساسية إلى خمس الأموال الأساسية.

٦٦ - وفي مجال البيئة والتنمية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ بدعم جهود البلدان النامية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبروتوكول مونتريال للمواد التي تستنفد طبقة الأوزون، واستطاع الحصول على ٤٧ مليون دولار من مرفق البيئة العالمية لأنشطة جديدة تتصل بالاحتياجات البيئية للبلدان النامية.

٦٧ - وفي عام ١٩٩٦ شرع البرنامج في تنفيذ مبادرة بشأن استراتيجيات القضاء على الفقر. وفي كثير من المشاريع تقدم المساعدة للشركاء الوطنيين في تحديد أبعاد الفقر وتوزيعاته على النطاق الوطني، من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وما شابهها من الوسائل. وتقوم المكاتب القطرية للبرنامج بتقديم الدعم في إعداد التقارير الوطنية عن التنمية البشرية المكملة للتقرير العالمي وهو "تقرير التنمية البشرية". وفي عام ١٩٩٦، كان هناك أكثر من ٥٠ بلدا أعدت هذه التقارير؛ وبنهاية عام ١٩٩٧ سيكون هناك ما يقرب من ١٠٠ بلد قام بإعدادها. وتساعد هذه التقارير على إبراز إطار الحملات الوطنية للقضاء على الفقر كما أنها تكون أساسا لرصد تقدم هذه الحملات.

٦٨ - ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هي عضو أساسي آخر من أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي شكلت أخيرا. وفي عام ١٩٩٦، بلغ مجموع نفقات اليونيسيف ٩٢١ مليون دولار جاء ثلثها بأكمله من مصادر غير حكومية أو مصادر خاصة. وقد وجه ما يقرب من ٧٠ في المائة من النفقات البرنامجية إلى رعاية الأطفال وحمايتهم في البلدان المنخفضة الدخل التي يمثل أطفالها ٧٠ في المائة من أطفال العالم. وقد تلقت أفريقيا وآسيا معا نحو ثلثي

مجموع النفقات. وكان قطاع الصحة هو القطاع المتقدم جدا في نشاط البرنامج، يليه التركيز بقدر مساو تقريبا على التعليم والتغذية وتوفير خدمات الإمداد بالمياه النقية والمرافق الصحية.

٦٩ - واليونيسيف هي شريك نشط، وكثيرا ما تكون هي الشريك القائد، في المشاريع التعاونية التي يضطلع بها في الإطار الأوسع للأمم المتحدة. ومن الأمثلة الهامة الكثيرة ما تقوم به في مجال الوقاية من الأمراض الرئيسية المسببة لمرض الأطفال ووفاتهم، مثل التهابات الجهاز التنفسي الحادة والإسهال والملاريا والحصبة وسوء التغذية، وفي علاج هذه الأمراض. وقد اشتركت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في الترويج لنهج متكامل للوقاية من هذه الأمراض من أمراض الطفولة والتصرف حيالها. كذلك تتعاون اليونيسيف مع عدد من الوكالات الدولية والوكالات الوطنية في العمل على تخفيض وفيات الأمهات. ونتيجة لهذه الجهود شرع عدد من البلدان، أبرزها اندونيسيا وبنغلاديش ورومانيا وفييت نام ومالي، في تنفيذ برامج تجمع بين النهوض بتدريب القابلات وزيادة فرص الانتفاع بخدمات تنظيم الأسرة وخدمات صحة المرأة وتحسين رعاية حالات الولادة في ظروف الطوارئ.

٧٠ - والعضو الأساسي الثالث في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هو صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي عام ١٩٩٦ كانت التبرعات المعلنة لا تزيد عن ٣٠٠ مليون دولار إلا قليلا. وفي تلك السنة تم إعداد نحو ٤٧ برنامجا قطريا جديدا ويركز الصندوق على ثلاثة مجالات برنامجية رئيسية هي: الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ واستراتيجيات السكان والتنمية؛ والدعوة. ويهتم الصندوق على وجه الخصوص بمساعدة البلدان على إدخال مفهوم الصحة الإنجابية في البرامج السكانية الوطنية، وعلى إدماج هذه البرامج في نظم الرعاية الصحية الأولية. كما ضاعف الصندوق جهوده في مجال مساعدة المراهقين في المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية.

٧١ - وبرنامج الأغذية العالمي وكالة ذات ولاية مزدوجة، حيث يعمل في مجال الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ وفي العمليات الإنمائية. ويكرس البرنامج للتنمية ما يقرب من ثلث موارده الإجمالية البالغة ١,٤ بليون دولار. وفي عام ١٩٩٦، كانت التعهدات الجديدة المتاحة لأغراض التنمية أقل كثيرا مما كانت عليه في السنوات السابقة. ومع ذلك فقد وصلت المساعدات الإنمائية المقدمة من البرنامج إلى أكثر من ٢٠ مليون شخص، في شكل مشاريع لتنمية الموارد البشرية ومشاريع في مجالات البنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية. وكان نحو ٤٠ في المائة من المستفيدين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وثلثهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٧٢ - وتتلقى أفريقيا النصيب الأكبر من المساعدة لأن برنامج الأغذية العالمي يركز موارده على أفقر الفقراء في أكثر البلدان احتياجا. وقد تلقى المساعدة ما مجموعه نحو ٣٠ بلدا من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وفي الوقت نفسه كان هناك تقدم في تلك المنطقة. ففي العام الماضي أنتجت إثيوبيا، التي تلقت مؤخرا كلا من المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ والمساعدة الإنمائية، فائضا من الحبوب قامت بتصديره إلى بلدين مجاورين هما الصومال وكينيا. وزاد الإنتاج الزراعي في كل من غانا وكوت ديفوار وموريشيوس بما متوسطه ٤ في المائة سنويا في السنوات الأخيرة مقابل ٢ في المائة كمتوسط عام للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٧٣ - وتتركز الأنشطة الإنمائية للبرنامج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى حد كبير على تمكين فقراء الريف من زيادة أمنهم الغذائي. ويشمل ذلك تقديم الدعم لمشاريع التدريب على المساعدة الذاتية ومشاريع الائتمان للفقيرات (بنغلاديش)؛ وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية على اختيار وتنفيذ المشاريع المحلية سواء كانت مشاريع للبنية الأساسية أو مشاريع مدرة للدخل (الصين ونيبال والهند)؛ وبرامج إعادة التأهيل للمتأثرين بالحرب (كمبوديا)؛ وتقديم الدعم التغذوي والصحي للجماعات الضعيفة (فييت نام والهند).

٧٤ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدم البرنامج المساعدة للحكومات والمجتمعات المحلية في جهودها من أجل زيادة فرص أفقر الأسر المعيشية في الحصول على الموارد المنتجة، وتقديم الدعم التغذوي المباشر من خلال تدخلات موجهة نحو فئات معينة في مجال الرعاية الصحية الأولية وفي مجال التعليم الابتدائي وما قبله.

٧٥ - وهناك منظمات أخرى عديدة تسهم إسهاما كبيرا في الجهود الإنمائية للأمم المتحدة. ومن هذه المنظمات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ففي أعماله المتصلة بالتنمية يقدم الصندوق الدعم للبرامج الرامية إلى تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة كمنظمة للمشاريع وكمنتجة. وتشمل الجوانب الرئيسية لهذا العمل تقديم الدعم في إنشاء الشبكات الدولية وفي تنميتها؛ ومن هذه الشبكات، مثلا، الائتلاف الدولي المعني بالمرأة والائتمان الذي يدعو إلى الأخذ بنهج في تقديم القروض الصغيرة تراعي مسائل الجنسين. كذلك يقدم الصندوق دعمه للمبادرات الإقليمية. ومن الأمثلة في هذا الصدد رابطة العاملات لحسابهن التي مكّنها الدعم المقدم من الصندوق من تعزيز حملتها، التي نجحت في نهاية الأمر، من أجل وضع اتفاقية في إطار منظمة العمل الدولية بشأن العاملين من منازلهم. كذلك يدعم الصندوق جهود المرأة من أجل تنظيم إنتاج وتسويق السلع والخدمات.

٧٦ - والأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هو عائق خطير أمام احتمالات التنمية في عدد من البلدان المنخفضة الدخل. ومهمة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز هي قيادة وتعزيز ودعم الاستجابة الواسعة من جانب الأمم المتحدة لهذا الوباء بغرض منع انتقال المرض، وتوفير الرعاية والمساندة، وتقليل تعرض الأفراد والمجتمعات المحلية لهذا المرض وتخفيف أثره. وعلى الصعيد القطري، قدم البرنامج الدعم في إنشاء أفرقة مواضيعية للأمم المتحدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) الغرض منها تنسيق جهود الأمم المتحدة في دعم المواجهة الوطنية لهذا المرض. وتقاسم التجارب والخبرات بين البلدان أمر حاسم، وكذلك ضرورة زيادة التعاون بينها فيما يتعلق بكثير من مسائل هذا المرض التي تظهر عبر الحدود. وعلى ذلك فقد أنشأ الفريق أفرقة صغيرة مشتركة بين الأقطار في كل من أبيدجان وبانكوك وبريتوريا، وهي تعمل في تعاون وثيق مع الوكالات التي تشترك في رعايتها من أجل إنشاء وتعزيز شبكات للموارد التقنية، وتعزيز القدرة الوطنية على الوقاية من هذا المرض، ورعاية المصابين به.

٧٧ - والخلاصة أن المؤسسات الإنمائية المختلفة بالأمم المتحدة تسعى إلى تحقيق برامج طموحة لأنها تواجه تحديات هائلة، ولكنها مضطرة إلى أن تسعى إلى تحقيقها بموارد محدودة للغاية. وغرضي من إنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هو زيادة أثر تلك الموارد من خلال التعاون الوثيق بين الوحدات التي تتألف منها المجموعة على الصعيد الاستراتيجي وفي العمليات الميدانية، وبذلك يتعزز الجهد العام من خلال التركيز على الكفاءات الأساسية وتقاسم الأماكن والخدمات المشتركة.

دال - الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ونزع السلاح

٧٨ - الركيزة الأساسية لجميع المجتمعات حسنة النظام هي التأكد من أن أطرافها لا يلجأون إلى العنف بل يحلون منازعاتهم بطريقة أخرى. وتوجد اليوم مناطق تتسم بهذه التوقعات الموثوقة في شأن التغيير السلمي في كافة أنحاء العالم، رغم أنها توجد جنبا إلى جنب مع أوضاع صراع عنيفة فيما بين الدول وداخلها. ومن الأهداف الأساسية للأمم المتحدة توسيع نطاق التغير السلمي بتوفير الوسائل اللازمة لاحتواء الصراعات وتسويتها وبمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

٧٩ - ولمنع قيام الصراعات فيما بين الدول وفي داخلها على السواء يتطلب الأمر، أولا وقبل كل شيء، إيلاء اهتمام مستمر لمصادر التوتر المحتملة واتخاذ إجراءات فورية كي لا يتحول التوتر تدريجيا إلى صراع. وخلال السنة الماضية، عملت الأمانة العامة، بالتعاون مع الفروع الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، على تعزيز يقظتها لمراقبة الأحوال في العالم بقصد الكشف عن أية تهديدات يتعرض لها السلم والأمن الدوليان؛ وبذا يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بإجراءات وقائية أو دعم هذا النوع من الإجراءات.

٨٠ - ويتيح التعاون مع المنظمات الإقليمية إمكانات عظيمة. ومن الأمثلة الوثيقة الصلة بالموضوع التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. فتجري الأمانتان فيما بينهما مشاورات يومية تقريبا. ومن نماذج هذا التعاون أيضا تعيين السيد محمد سحنون ممثلا خاصا مشتركا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى، وقد أضيفت إلى ولايته وأنشطته

بلدان أخرى في وسط أفريقيا. كما ازداد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٨١ - وفي غير هذه الأماكن، فإن الأمم المتحدة تواصل العمل عن كثب مع منظمة الدول الأمريكية، ولا سيما في هايتي حيث تواصل البعثة المدنية الدولية التي اشتركت المنظمتان في إيفادها تأدية أعمالها. ويصدق الشيء نفسه على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وذلك في مجالات حقوق الإنسان والمساعدة الانتخابية وصنع السلام والتنمية الاقتصادية. وسنواصل تعزيز هذه التجارب الإيجابية للعمل على تحقيق تقسيم للعمل أرشد وأنجع من حيث التكلفة بين المنظمة العالمية والكيانات الإقليمية، وبذا نبعث الحياة في أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

٨٢ - وتفاوت التجربة خلال السنة الماضية في بلدين متجاورين في وسط آسيا إنما يؤكد أن إحراز تقدم في تسوية المنازعات يرتهن بشروط معينة. فلئن كان توقيع الاتفاق العام المتعلق بإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان لم يمنع القتال تماما فإنه قد برهن على رغبة المتنازعين الطاجيك في تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية. وأظهر ذلك أيضا استعداد بعض البلدان الرئيسية، مثل الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية، لاستخدام نفوذها لدى المتنازعين لتحقيق هذه الغاية. ومن ناحية أخرى، ففي أفغانستان وبالرغم من الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة، تدعمها نداءات مجلس الأمن، لم تظهر الأطراف المتحاربة اهتماما يذكر بالتوصل إلى حل سلمي. بل واصلت شن حرب أهلية وحشية عقيمة. والأدهى من ذلك أنها تتلقى تشجيعا من بعض الدول الأعضاء التي تواصل تزويدها بالمساعدات السياسية والعسكرية. وفي غضون ذلك كله، تزداد سوءا معاناة شعب أفغانستان وهي معاناة لا تنقطع. ولذا قررتُ في تموز/يوليه من هذا العام أن أضاعف جهود الأمم المتحدة للمساعدة على إنهاء النزاع في أفغانستان وذلك بإيفاد السيد الأخضر الإبراهيمي لإجراء تقييم جديد والتوصية بما يمكن أن تضطلع به المنظمة من مهام.

٨٣ - وأعربُ عن أسفي العميق لأن عدم توافر إرادة التعايش السلمي واستعداد بعض العناصر لاستخدام العنف لتغيير نظام سياسي قام على التفاوض قد أديا إلى حدوث تدهور خطير في بلدين كان للأمم المتحدة فيهما دور كبير في استعادة الاستقرار بعد سنوات من الحرب الأهلية. فقد كان الانقلاب الذي وقع في سيراليون عملا جديرا بالشجب استحق الإدانة الشديدة التي تلقاها في جميع أنحاء القارة ومن المجتمع الدولي. وعلى أثر هذا الانقلاب انتكست بشدة فرص الاستقرار والتنمية ببلد هو في أمس الحاجة إلى الاستقرار والتنمية. وفي كمبوديا، ترتب على الأحداث العنيفة التي وقعت في تموز/يوليه إصابة التحالف الهش، الذي أسفرت عنه الجهود الدولية الدؤوبة المكلفة، بهزة شديدة.

٨٤ - كذلك، فإن المشاكل والأزمات المتشابكة التي عمت منطقة البحيرات الكبرى بوسط أفريقيا في أعقاب المأساة الإنسانية الطاحنة في رواندا اقتضت نهجا متكاملا بصورة مقابلة من جانب الأمم المتحدة. ومع عودة استتباب الاستقرار بقدر ما في رواندا نفسها، أخذ مبعوثي الخاص، السيد سحنون، يُشارك بقوة في الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة الأزمة المتفاقمة في شرق زائير. فقد تمخض التمرد الذي بدأ هناك عن الاستيلاء على كينشاسا وتنصيب حكومة جديدة غيَّرت اسم البلد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعاون السيد سحنون مع رئيس غابون، السيد عمر بونغو، في السعي نحو إيجاد حل سلمي للنزاع الدائر في جمهورية الكونغو. وهو يواصل مساندته للجهود التي يبذلها رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق، السيد جوليوس نيريري، من أجل الجمع بين أحزاب بوروندي السياسية حول مائدة التفاوض.

٨٥ - وتلبية للحاجة الماسة إلى التحقق جديا من تهم تتعلق بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وانتهاك القانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قمت بإيفاد فريق تحقيق لتقصي الحقائق. وفي نهاية الأمر، فإن حلول مشاكل المنطقة، العميقة الجذور والواسعة الانتشار، لن يمكن وضعها إلا من جانب شعب المنطقة ذاته. وفي الوقت نفسه، فإن على المجتمع الدولي أن يستجيب تماما لاحتياجات المنطقة وتطلعاتها من خلال التزام طويل الأجل بمساعدة ومساندة جهود إحلال السلم.

٨٦ - وفي الأشهر الأخيرة، أخذتُ زمام المبادرة كذلك لتنشيط بعض عمليات متداعية بقصد تسوية ثلاثة نزاعات طال عليها الأمد هي: الصحراء الغربية وقبرص وتيمور الشرقية. وفي كل حالة من هذه

الحالات، عينت ممثلا رفيع المستوى لمحاولة النهوض بكل عملية من وهدتها. ففي حالة الصحراء الغربية، طلبت من السيد جيمس بيكر الثالث أن يعمل مع الأطراف لتقييم احتمالات تنفيذ خطة التسوية وتقديم توصياته إليّ. وقد أجرى السيد بيكر مشاورات مع الأطراف في جولات متعـــددة. ولا تزال بعثـــة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في موقعها لتيسير تنفيذ تسوية للنزاع.

٨٧ - وعمـــلا من جديد على شد أزر مهمة المساعي الحميدة التي أتولاها في تيمور الشرقية، عينت السيد جامشيد ماركر ممثلا خاصا لي. وقد شرع السيد ماركر في سلسلة مشاورات مكثفة مع حكومتي إندونيسيا والبرتغال بشأن أفضل السبل لإعادة تنشيط المحادثات الثلاثية التي كان يجري عقدها تحت رعاية أسلافي منذ عام ١٩٨٣. وبناء على هذه المناقشات، وجهت الدعوة إلى وزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال لعقد اجتماع في نيويورك. ويسرني ما قدمته الحكومتان من تأكيدات بأن المفاوضات ستكون مثمرة. وأعتقد أيضا أنه من المجدي مواصلة عملية الحوار الشامل في تيمور الشرقية لتمكين شعبها من الإسهام بأفكار عملية في السعي من أجل حل دائم.

٨٨ - وقبرص هي المنطقة الثالثة التي حاولت فيها إعادة تنشيط عملية سلام كادت تحتضر في السابق. وقد كان لوجود الأمم المتحدة هناك منذ فترة طويلة مـــن أجـــل حفظ السلام دور جوهري في الحيلولة دون نشـــوب القتال من جديد. وقد وجهت الدعوة إلى زعيمي الطائفتين للاشتراك في سلسلة محادثات مباشرة، أول محادثات لهما منذ ثلاث سنوات، برئاسة ممثلي الخاص لقبرص، السيد دييغو كوردوفيز. وعقدت الجولة الأولى خارج نيويورك في تموز/يوليه، وعقدت الجولة الثانية في سويسرا في آب/أغسطس. وبالرغم من أنه لم يتسن حتى الآن التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الموضوعية، فإن الزعيمين ما زالا ملتزمين بتحقيق تسوية شاملة في إطار مساعيّ الحميدة، وأعتزم أن أمضي قدما في هذه المهمة.

٨٩ - وأخيرا، فإن فرض جزاءات إلزامية هو أداة قيمة في متناول مجلس الأمن يمكن بها للأمم المتحدة ممارسة الضغط دون اللجوء إلى القوة. بيد أن هناك قلقا جرى التعبير عنه إزاء الآثار السلبية التي تلحق من جراء هذه التدابير بأشد الجماعات ضعفا بين السكان المدنيين، فضلا عما يلازم هذه التدابير من آثار على الدول الأخرى. ويمثل برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، الذي دخل حيز النفاذ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ وجرى تمديده في حزيران/يونيه ١٩٩٧، أول محاولة منهجية من جانب مجلس الأمن للتصدي للاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين في بلد ما زال خاضعا للجزاءات. وسأدعو الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى النظر في السبل الممكنة لجعل الجزاءات أداة أقل حدة وأكثر فعالية.

٩٠ - وفي الإثني عشر شهرا الماضية، أحرز تقدم كبير في مجال تنظيم التسلح ونزع السلاح عن طريق إعداد معاهدات متعددة الأطراف، وهو ما حدث في حالات عديدة عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح. وجرى التفاوض على معاهدات تشمل مجموعة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل أو جرى تمديد تلك المعاهـــدات أو دعمهـــا أو الإعلان عن بدء نفاذها. وبدأت عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي عملية مؤسسية جديدة، وأبرمت معاهدة تاريخية هي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وتوصلت الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى اتفاق على تكثيف جهودها للتفاوض على أحكام التحقق. واستمر تدعيم الترتيبات المختلفة المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية التي يتمتع معظمها الآن بدعم كامل من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي الحفاظ على قوة الدفع التي تتولد عن هذه الإنجازات، ولا سيما من أجل تخفيض المخزونـــات النووية المتبقية تخفيضا كبيرا وإزالتها في النهاية.

٩١ - وبالرغم من هذه الإنجازات، فإن ثمة قلقا متزايدا بشأن عدم وجـــود قواعـــد لتنظيم الأسلحة التقليدية، وبخاصة الأسلحة الخفيفة والصغيرة. ولم يتحقق إلا النزر اليسير للحد من انتشار هذه الأسلحة السريع المتزايد. وتنجم عن هذه الحالة سلسلة أوضاع غريبـــة. فالـــدول الأعضـــاء تطلب من الأمم المتحدة التصدي لصراعات مسلحة معينة. وفي الوقت الحاضر، نجد أن الأسلحة الصغيرة والخفيفة هي أدوات العنف الرئيســـية أو الوحيدة في ١٥ صراعا على الأقل من هذه الصراعات. وهذه الأسلحة متوافرة بسهولة في الأسواق العالمية. وهناك في الواقع منافسة شديدة على تصدير هذه الأسلحة حتى إلى مناطق الصراع التي تعمل فيها الأمم المتحدة من أجل السلام، مما يؤدي إلى تفاقم حدة هذه الصراعات وإطالة أمدها. وينجم عن ذلك إزهاق للأرواح وتشريد للناس داخل البلدان وفي

المناطق المجاورة وهذا يضيف بدوره إلى الأزمات الإنسانية التي يطلب إلى الأمم المتحدة أن تتدخل لتخفيف حدتها.

٩٢ - ويتمثل التحدي المطروح أمام المجتمع الدولي في إمكان استنباط وسائل كفيلة باحتواء انتشار هذه الأسلحة، لا سيما انتقالها إلى مناطق الصراع. ومن هذه الوسائل تعزيز مبدأ الصراحة والشفافية في المسائل العسكرية. وفي هذا الصدد، يلقى "سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية" دعما واسع النطاق من الدول الأعضاء وينبغي زيادة الاهتمام بهذا السجل. وثمة تدبير بنّاء آخر هو المبادرة الطيبة التي اتخذت في غرب أفريقيا من أجل الإعلان عن الوقف الاختياري لتصدير الأسلحة الخفيفة واستيرادها وإنتاجها.

٩٣ - وأخيرا، فإن من الواجب على الصعيد العالمي تشجيع الجهود الجارية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. كما ينبغي في أقرب فرصة اعتماد وسائل فعالة لإزالة هذه الأسلحة الكريهة من الوجود. فالألغام الأرضية توصف بأنها أسلحة لا يعاد تنحيتها بعد انتهاء الحرب؛ بل تظل في مكانها تشوه وتقتل نحو ٠٠٠ ٢ شخص شهريا، معظمهم من المدنيين. وربما يكون في المتناول الآن إحراز تقدم كبير. ففي خريف ١٩٩٦، قامت مجموعة من البلدان هي والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية باستنفار حركة الحظر فيما أصبح يعرف بعملية أوتاوا. وحتى الآن، أعلن على الملأ عدد كبير يصل إلى ١١٧ دولة أنه سيوقع على معاهدة دولية في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ دعما لفرض حظر عالمي على تصنيع الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإنتاجها واستعمالها وتصديرها. وإنني أعرب عن تأييدي القوي لهذا الجهد.

٩٤ - وتتطلب هذه التحديات وغيرها من التحديات الجديدة المتعلقة بانتشار الأسلحة أن تعيد الأمم المتحدة تنشيط جهودها في هذا المجال. وهذا أمر ممكن، فالعالم لم تعد تمزقه الخصومة بين دولتين عظميين. وقد اغتنمتُ هذه اللحظة فاقترحت في تقريري عن الإصلاح الصادر في تموز/يوليه إنشاء إدارة جديدة هي إدارة نزع السلاح وتنظيم التسلح، الأمر الذي سيعيد للأمم المتحدة مكانتها البارزة في الحد من الدمار الناجم عن الصراعات عن طريق التقليل من انتشار الأسلحة التي هي وقود هذه الصراعات.

هاء - العمل الإنساني

٩٥ - عندما تفشل عملية ما لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية أو ترفض التسوية عن قصد كخيار من خيارات السياسة ويعقب ذلك صراع مسلح، غالبا ما تشعر الدول الأخرى بأثر ذلك في بداية الأمر نتيجة تدفق موجات اللاجئين أو بحكم القلق إزاء محنة المشردين داخليا وغيرهم من الأشخاص المتضررين من الحرب. ومن المتعذر حساب مجموع ضحايا الكوارث الإنسانية التي هي من صنع الإنسان في الوقت الحاضر. ويقدر عدد الذين شردتهم الصراعات بـ ٤٠ مليون نسمة؛ وقد فاق عددهم مجموع ضحايا الكوارث الطبيعية ربما بقرابة عشرة أمثال. وتهدف وكالات الأمم المتحدة الإنسانية إلى تقديم مساعدات فعالة في حينها فضلا عن توفير الحماية لمن يحتاجون إليها وإلى الدعوة إلى الالتزام بالقواعد الإنسانية.

٩٦ - وتقدم المعونة الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين من الصراع في ظروف تزداد تعقدا وتفجرا وخطرا. ويضطلع بالبعثات في إطار هياكل حكومية متنازع عليها أو تكون منهارة، وفي ظل تعطل القانون والنظام وآليات الدعم من المجتمع المدني بل الحرب الأهلية السافرة. وتستلزم هذه الحالة أن تقترن جهود الإغاثة باتباع نُهج أشمل تتضمن التشجيع على التسوية السياسية وإعادة بناء القدرات واستعادة الفرص الاقتصادية. ومن سوء الطالع أن السكان المدنيين أصبحوا في عدد متزايد من الحالات أهدافا صريحة للمقاتلين إما بقصد تشريدهم قسرا أو استخدامهم دروعا للحماية أو إرهابهم أو إبادتهم. كما أن البعثات الإنسانية قد واجهت عراقيل أو حيل بينها وبين الوصول إلى المحتاجين لأسباب تتصل بتغليب المصالح السياسية الذاتية أو جرى استغلالها كجزء من الحسابات الاستراتيجية للفصائل المتحاربة أو كانت هدفا لهجمات. وتمثل هذه الممارسات المؤلمة مشاكل سياسية وأخلاقية خطيرة جدا يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها ويجد لها حلا.

* * *

٩٧ - وخلال عام ١٩٩٦، انخفض عدد اللاجئين الذين يحصلون على مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من ١٥,٥ مليون فرد إلى ١٣,٢ مليون فرد، ويعزى هذا جزئيا إلى جهود المفوضية في تأمين

العودة الطوعية. ومما يدعو للأسف أن هذا الانخفاض يعزى أيضا إلى سلسلة أحداث العودة غير الطوعية والإجلاء على نطاق واسع، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا، وفي الوقت الحالي يزيد عدد الأشخاص المشردين داخليا زيادة كبيرة على عدد اللاجئين، وتتراوح تقديرات هؤلاء الأشخاص بين ٢٠ مليونا و ٢٥ مليونا. وتقدم المفوضية مساعدات مباشرة أو غير مباشرة إلى قرابة ٥ ملايين شخص مشرد داخليا وعدد مماثل من اللاجئين السابقين وغيرهم ممن هم في مراحل إعادة توطين مختلفة. ويقدم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ الخدمات أيضا إلى ضحايا الكوارث الطبيعية.

٩٨ - واضطلع برنامج الأغذية العالمي بما مجموعه ٥٧ عملية إغاثة في عام ١٩٩٦، استأثرت ست منها (منطقة البحيرات الكبرى وأنغولا وأفغانستان والعراق وليبريا ويوغوسلافيا السابقة) بما يربو على ثلثي مجموع المعونة الغوثية المقدمة. وكان أكثر من ١٥ مليونا من الضحايا الذين قدمت إليهم المساعدة من النساء والأطفال، وهم عادة أول من يعاني من آثار الجوع في خضم العنف السياسي والجفاف وغيرهما من الكوارث. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تركيز جهودها الإنسانية الموسعة على المسائل المتصلة بالتغذية والصحة والمرافق الصحية وتوفير التعليم للأطفال في حالات الطوارئ. كما قدم مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف دعمهما لوضع تقرير هام من إعداد خبراء عُرض على اللجنة الثالثة للجمعية العامة في مسألة أثر النزاع المسلح على الأطفال، وهو أشمل تحليل للموضوع أجري على الإطلاق. وأبرم صندوق الأمم المتحدة للسكان اتفاقا مع مفوضية شؤون اللاجئين في السنة الماضية لتقديم الرعاية الصحية الإنجابية في حالات الطوارئ إلى الأشخاص المشردين واللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مبادئ توجيهية للحكومات والوكالات المتعاونة، مما مكنها من اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون الانتشار الوبائي السريع لفيروس نقص المناعة البشرية في أحوال الطوارئ وللعناية بالأشخاص المصابين.

٩٩ - وأقدم بعثات الأمم المتحدة الإنسانية عهدا هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبالإضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية إلى ٣,٤ مليون لاجئ، تضطلع الأونروا بمجموعة من المشاريع هدفها تطوير البنية الأساسية وتحسين الأحوال المعيشية وإيجاد فرص عمل. وقد ساعد نقل مقر الأونروا من فيينا إلى غزة في تموز/يوليه ١٩٩٦ على تقوية علاقتها بالسلطة الفلسطينية. بيد أن نقص تبرعات المانحين مقرونا بالزيادة المطردة في أعداد المستفيدين قد أديا إلى تدهور الخدمات كما وكيفا.

١٠٠ - وبعد انتهاء حالات نزاع كثيرة ومرور وقت عليها، تظل الألغام الأرضية المضادة للأفراد كارثة إنسانية ماثلة دائما. وتهدف عملية أوتاوا، المشار إليها في الفرع السابق، إلى حظر تصنيع هذه الألغام وإنتاجها واستعمالها. ولكن يجب أن يستمر العمل الإنساني الدؤوب من أجل الحد من أخطار الألغام الموجودة. ويتطلب التدريب في مجال التوعية بالألغام وعمليات إزالة الألغام، بما في ذلك إجراء عمليات مسح تقنية وتحقق، فضلا عن وضع العلامات على حقول الألغام وتطهير هذه الحقول، قدرا من الموارد أكبر بكثير. والتدريب ونقل المهارات أمران جوهريان في مجالي القدرات التقنية والإدارية على حد سواء.

١٠١ - ونجاح استجابات الأمم المتحدة لحالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية يتوقف بصورة حاسمة على توافر الموارد البشرية والمادية والمالية. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى آب/أغسطس ١٩٩٧، نظمت إدارة الشؤون الإنسانية إصدار ١٣ نداء موحدا باسم منظومة الأمم المتحدة، هدفها تلبية احتياجات قرابة ١٧ مليون نسمة في أفغانستان وألبانيا وأنغولا ومنطقة الشيشان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى والسودان وسيراليون والصومال وطاجيكستان وليبريا ويوغوسلافيا السابقة. وبلغت الاحتياجات المشتركة لتمويل نداءين، يوغوسلافيا السابقة والبحيرات الكبرى، قرابة نصف المبلغ المطلوب وقدره ١,٨ بليون دولار. وبلغ مجموع التبرعات المتعهد بها أو المرحلة من ذي قبل ٧٢٧ مليون دولار.

* * *

١٠٢ - وخلال السنة الماضية، واصلت منظومة الأمم المتحدة تحسين قدرتها على توصيل المساعدة الإنسانية. وتقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بدور رئيسي في هذه العملية. وأحرز تقدم في مجال

تعزيز القدرات فيما يتعلق بالإنذار المبكر والتخطيط للطوارئ ونظم المعلومات. وعلى سبيل المثال، وضعت الوكالات الإنسانية الرئيسية نهجا مشتركة للتخطيط للطوارئ واضطلعت بعمليات تخطيط مشتركة في منطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا ووسط آسيا.

١٠٣ - وقد وضعت الوكالات الرئيسية، تحقيقا للقدرة على التنبؤ في مجال التعاون، مذكرات تفاهم توضح الأدوار وتحدد المسؤوليات وتقرر الترتيبات الاحتياطية. كما أن الاتصال بين الوكالات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية أصبح من الملامح المعهودة على نحو متزايد في الميدان. ويتحقق هذا الاتصال أيضا عن طريق اجتماعات "العمل المشترك" التي تعقد شهريا في نيويورك، والاجتماعات المناظرة التي تُعقد في جنيف. وعندما تدهورت الحالة بسرعة في منطقة البحيرات الكبرى، عين منسق إقليمي للشؤون الإنسانية تولى المسؤولية الفورية عن التنسيق الاستراتيجي لجهود الأمم المتحدة في المنطقة بكاملها، بما في ذلك بوروندي، والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا واللاجئون في جمهورية تنزانيا المتحدة.

١٠٤ - ومن حيث تعبئة الموارد، جرى الاضطلاع في عام ١٩٩٦ بتقييم موسع لعملية النداءات الموحدة كجزء من استعراض يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا تسعى هذه العملية إلى مجرد التنسيق بل تسعى أيضا إلى تحديد أولويات التمويل. وأسفر الاستعراض عن التوسع في العملية بحيث تشمل ضمن أهدافها مسائل إعادة التأهيل في الأجل الطويل، من قبيل إعادة إدماج الجنود المسرحين واللاجئين وتعزيز القدرات الإدارية للدول المعنية وتشجيع الانتقال إلى التنمية. وستشمل هذه العملية أيضا، حيثما يكون ذلك مناسبا، احتياجات التمويل للعمليات الميدانية في مجال حقوق الإنسان.

١٠٥ - واهتمام مجلس الأمن ومشاركته المتزايدان في المسائل الإنسانية تطور آخر جدير بالترحيب يتحقق في حينه ويبشر ببلوغ نهج أكثر تكاملا في تسوية الصراعات تراعى فيه وبصورة تعاضدية كافة الأبعاد، السياسية منها والإنسانية والإنمائية وما يتعلق بحقوق الإنسان.

١٠٦ - ومع ذلك، فقد ظهر أيضا من التجارب الأخيرة أن هناك حاجة حتى هذه اللحظة إلى ترتيبات مؤسسية أكثر فعالية. وبصفة خاصة، فقد كنت أرى في الدور التنفيذي لإدارة الشؤون الإنسانية بعض المشاكل. فقد اضطلعت الإدارة بمهام تنفيذية بطريقة محدودة وخاصة دون أن تُعَدّ لها الإعداد الملائم. ونال هذا من المهام الأساسية لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في مجالات وضع السياسة، والدعوة، وتنسيق الاستجابات الإنسانية في حالات الطوارئ. وبناء عليه، فقد أعلنت في مقترحات الإصلاح التي قدمتها في تموز/يوليه أنه سيستعاض عن الإدارة بمكتب أصغر هو مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ويعنى على وجه الحصر بالمهام الأساسية المذكورة، وتنقل المسؤوليات التنفيذية للإدارة إلى أجهزة أخرى. وعملية إعادة التنظيم هذه جارية حاليا.

* * *

١٠٧ - كما لوحظ في مستهل هذا الفرع، فمن الخصائص المؤلمة لبعض الصراعات الأخيرة أن سعي المقاتلين لتحقيق مزايا استراتيجية بدأ يدخل في حساباته عنصر المساعدة الإنسانية ومن ثم استغلالها، والأدهى من ذلك أن السكان المدنيين أصبحوا أهدافا مباشرة وأن القائمين بالعمل الإنساني يتعرضون للمضايقة والأخذ كرهائن والاغتصاب بل والقتل. ولا بد للدول الأعضاء أن تقدم المساعدة اللازمة لمنع هذا التهجم المتزايد على الأرواح البريئة وهذا الخرق للمعايير الدولية. وكخطوة أولى، فقد أدان مجلس الأمن مؤخرا، إدانة شديدة، التهجم على اللاجئين وغيرهم من المدنيين وطلب من أطراف الصراعات الامتثال بدقة لقواعد القانون الإنساني. ويلزم إجراء تقييم شامل للأبعاد الأخلاقية والاستراتيجية والأمنية الفعلية لهذه التهديدات التي يتعرض لها جوهر العمل الإنساني للأمم المتحدة في صميمه.

واو - حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع

١٠٨ - يمثل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وإعادتهما مقصدا أساسيا من مقاصد الأمم المتحدة. ورغم أن ما يتطلع إليه الميثاق من إقامة نظام أمني جماعي لم يتجسد بعد على أرض الواقع، فقد استحدثت المنظمة على مر السنين ابتكارات ذات شأن، ومنها مثلا أداة حفظ السلام. وقد أدت حالة الاغتباط التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة إلى المبالغة في إمكانيات توسيع نطاق عمليات حفظ

السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بيد أن الإحساس بحدود القدرات الذي ساد في الفترة الأخيرة قد يقود إلى الاتجاه المعاكس.

١٠٩ - والحق أن هذه المهمة الصعبة أصلا قد زاد من صعوبتها أن عددا كبيرا جدا من المنازعات التي نشبت عقب الحرب الباردة اتخذ شكل أعمال عنف بين الفصائل وصراعات أهلية داخلية ترتبت عليها عواقب خارجية لا يستهان بها. ولكن دروسا هامة استُخلصت من التجارب الأخيرة، ولذلك استمر صقل وتكييف عمليات حفظ السلام وهياكل الدعم المؤسسي الخاصة بها، في حين اتخذ بناء السلام بعد انتهاء الصراع دورا متزايد الأهمية في قائمة الوسائل التي تعمد إليها الأمم المتحدة من أجل تحقيق سلام أطول أمدا.

* * *

١١٠ - وازداد المجتمع الدولي إدراكا لحدود حفظ السلام وحدود الاستفادة المستمرة منه. ونتيجة للانتكاسات الماضية، غدت الدول الأعضاء أكثر وعيا للمخاطر المرتبطة بإيفاد عمليات لا تتناسب الموارد المخصصة لها مع الولايات المنوطة بها. ولكننا تعلمنا أيضا أن التخاذل في وجه العنف العاتي والتهديدات التي تمس السلام والأمن الدوليين ليس خيارا مقبولا ولا عمليا. ولئن كان السلام أقل تكلفة من الحرب بدرجات فلا ينبغي التوهم بأنه يمكن تحقيقه بثمن زهيد.

١١١ - وثمة، في الوقت الحاضر، نحو ٥٠٠ ٢٢ جندي وعنصر من عناصر الشرطة المدنية يخدمون في ١٦ بعثة في بلدان شتى من العالم. وتتولى شؤون هذه البعثات إدارة عمليات حفظ السلام التي عين السيد برنارد ميت وكيل الأمين العام مشرفا عليها في شباط/فبراير ١٩٩٧. وجميع هذه العمليات يساعد على تثبيت دعائم حالات تحمل في ثناياها بذور القلقلة. وينطوي كثير منها على تعاون واسع النطاق بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية. ونقتصر فيما يلي وفي أماكن أخرى من هذا التقرير على ذكر أهم ما طرأ من مستجدات منذ فترة الإبلاغ الأخيرة.

١١٢ - ففي البلقان، تعمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية التابعة لها في تعاون وثيق مع قوة تثبيت الاستقرار التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي لتجسيد التعهدات المقطوعة في دايتون، أوهايو، على أرض الواقع. أما إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية فقد حققت أهدافا هامة بتجريد القوات الصربية المحلية من السلاح، وتيسير إقامة الانتخابات في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وتضطلع قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بولايتها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا رصد الحالة في هذه المنطقة.

١١٣ - وفي جورجيا، تعاونت بعثة مراقبي الأمم المتحدة مع قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لتمكين الأطراف من التوصل إلى حل سياسي. وساندت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان عملية التفاوض التي أفضت إلى توقيع اتفاق السلام العام في موسكو في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي هايتي، تساعد الأمم المتحدة على إعادة تشكيل قوة الشرطة في البلد وتتعاون مع منظمة الدول الأمريكية في ميدان حقوق الإنسان. وتواصل مجموعة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان أداء مهامها. ويسرني ما حدث مؤخرا من تحركات نحو دخول الأطراف في حوار.

١١٤ - أما بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا فقد أشرفت على إنجاز ولايتها، التي نفذتها بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لرصد وقف إطلاق النار والتحقق من نزع السلاح وتسريح المقاتلين. ومهدت هذه الخطوات السبيل إلى إقامة الانتخابات وتنصيب حكومة جديدة في صيف عام ١٩٩٧. وفي مناطق أخرى في أفريقيا، جرى الاستعاضة عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بعملية متابعة أصغر حجما. ولكن لما كانت عملية السلام في أنغولا قد آلت إلى مأزق، على ما يبدو، فلا مناص من بذل جهود جديدة لتوطيد المصالحة الوطنية ورصد حقوق الإنسان.

١١٥ - ويبقى الشرق الأوسط واحدا من أكثر بؤر التوتر حساسية في العالم في يومنا هذا. ويحدوني الأمل في إحياء عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية واستعادة قوتها تماما والسير قدما. ومن ضمن إسهامات الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار بالمنطقة الأنشطة الإنسانية للأونروا التي نوقشت في الفرع السابق؛ والأعمال ذات الصلة بالتنمية التي يقوم بها المنسق الخاص ويجري تناولها أدناه؛ وثلاث بعثات لحفظ السلام هي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة،

وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وبتعاون من إسرائيل والجمهورية العربية السورية نجحت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في جهودها في الجولان. ومن ناحية أخرى، تواصلت الأعمال العدائية في جنوب لبنان بين القوات الإسرائيلية وقوات غير نظامية من جهة والجماعات اللبنانية من جهة أخرى. وفي مكان آخر من الشرق الأوسط، تساعد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت على ضمان الاستقرار في منطقة انتشارها.

١١٦ - وفي العام الماضي، خططت المنظمة أيضا لإيفاد بعثة إلى سيراليون وأعدت العدة لذلك، ولكنها لم تنشرها؛ كما أنها قطعت شوطا بعيدا في التخطيط لعمليات محتملة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو؛ وأوفدت إلى غواتيمالا بعثة مراقبين أنجزت مهمتها بنجاح.

١١٧ - وفي سياق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في الوقت الراهن لتعزيز الأمم المتحدة، لا بد من الحفاظ على قدرة المنظمة وتحسينها في مجال تخطيط بعثات حفظ السلام وإدارتها وتنفيذها. وتقوم الأمانة العامة باستعراض القواعد والإجراءات المعقدة أو غير المناسبة التي تنظم توفير الدعم للعمليات الميدانية، مثل قواعد التوظيف والشراء وتسوية مطالبات المسؤولية قِبل الغير. كما أننا نتحرى السبل إلى ضمان توحيد الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها في جميع أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، سواء في الميدان أو في المقر. ويشكل إنشاء اللجنة التنفيذية للسلام والأمن داخل الأمانة العامة خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف.

١١٨ - وثمة تدابير أخرى تقع في دائرة اختصاص الدول الأعضاء. فالعديد من الهياكل والوظائف اللازمة لأنشطة حفظ السلام يفتقر إلى تمويل مستقر، كما أن الكثير من المهام الأساسية يتولاها موظفون تتيحهم الدول الأعضاء للأمم المتحدة بصفة مؤقتة. والواقع أن نصف مجموع الموظفين الفنيين العاملين في إدارة عمليات حفظ السلام ينتمون إلى هذه الفئة. وتحتاج المنظمة إلى قاعدة مستقرة من موارد الميزانية في مجال حفظ السلام تعكس احتياجاتها الحقيقية من الموظفين. كما أن تنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء مقر للعمليات التي يمكن نشرها سريعا، تُجمع حوله مكونات عمليات حفظ السلام، يتوقف على مدى استعداد الدول الأعضاء لتوفير الموارد المالية اللازمة.

١١٩ - ويجري استجلاء عناصر إضافية لإعداد قدرة على الانتشار السريع. ويقوم عدد من الدول بإعداد وحدات عسكرية يمكن نشرها دون تأخير كبير بناء على قرار من مجلس الأمن. وقد وقعت مجموعة من الدول تضم بولندا والدانمرك والسويد وكندا والنرويج والنمسا وهولندا رسالة نوايا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لتشكيل لواء احتياطي عالي الاستعداد في إطار اتفاقات الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وقطع بعض هذه الدول شوطا باتجاه تحقيق هذا الهدف. ولئن كنا نرحب بهذه التطورات أشد الترحيب فإن توافر القوات سيظل مرهونا بمدى استعداد حكومة كل منها للالتزام في أي حالة من الحالات.

١٢٠ - ومن المسائل التي ينبغي أن تولى أولوية رئيسية في العام المقبل مسألة الاستفادة من الخبرة المكتسبة من نشر قوات مشتركة في حالات مثل ليبريا وجورجيا ويوغوسلافيا السابقة لوضع قواعد ومبادئ توجيهية من شأنها تحسين استعداد الأمم المتحدة للتشارك على هذا النحو مع المنظمات الإقليمية في المستقبل. كما أن العمل على إدماج الاستراتيجيات الخاصة بالأنشطة الإنسانية والأهداف الإنمائية الأطول أجلا إدماجا كاملا في جهود حفظ السلام بوجه عام مسألة أخرى ينبغي أن تولى أولوية رئيسية في العام المقبل. هذه هي التحديات التي علينا أن ننهض بها في سعينا إلى تكييف الأداة الأساسية المتمثلة في أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة مع الأزمات التي نواجهها اليوم والتي سنواجهها غدا، وفي سعينا إلى إنشاء نظام للأمن الجماعي للقرن الحادي والعشرين.

* * *

١٢١ - ومنظومة الأمم المتحدة في مجموعها تركز تركيزا لم يسبق له مثيل على بناء السلام، فهي تسعى إلى تحديد الهياكل التي من شأنها تعزيز السلام وتوطيده وتعمل على توفير الدعم لها. وقد بينت التجربة أن حفظ السلام بمعنى تلافي الانتكاس في النزاع المسلح شرط ضروري ولكن غير كاف لإرساء الأسس لسلام دائم وعادل. ويمكن أن تشمل مجالات الأنشطة الإضافية الأمن العسكري، والقانون والنظام المدنيين، وحقوق الإنسان، واللاجئين والمشردين،

والانتخابات، والإدارة المحلية، والمشاركة في المرافق العامة، والصحة، والتعليم، والشؤون المالية، والجمارك والرسوم، والتعمير، والمساعي العامة لإعادة أحوال المجتمع إلى طبيعتها بقدر ما. وليس في العالم مؤسسة أخرى تجاري الأمم المتحدة فيما تستطيع توفيره من خبرة، وكفاءة، وقدرة على تقديم الدعم السوقي، وقدرة تنسيقية، وطابع عالمي، للاضطلاع بهذه المهام.

١٢٢ - وتعد غواتيمالا مثالا جيدا على نشاط جار لبناء السلام. فقد ساهمت الأمم المتحدة في التوصل إلى إنهاء آخر نزاع متبق في أمريكا الوسطى بتوقيع اتفاق السلام النهائي في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وكانت الجمعية العامة قد عهدت إلى الأمم المتحدة، التي دأبت على التحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا منذ عام ١٩٩٤، بالتحقق كذلك من الاتفاقات النهائية. وأُنجز وقف إطلاق النار وتسريح المقاتلين في حدود المهلة البالغة ٦٠ يوما. وبالإضافة إلى تعزيز حقوق الإنسان، تتوخى الاتفاقات تعزيز المؤسسات الديمقراطية وإقامة العدل، وتحسين النظام الانتخابي، ومعالجة جوانب التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بغية توسيع مشاركة المواطنين على كافة المستويات، وتحديد الدور الجديد للجيش في المجتمع. وسيجري تنفيذ الاتفاقات مع تحقق الأمم المتحدة من ذلك حتى عام ٢٠٠٠. ويمثل ذلك تحديا رئيسيا سيقتضي تعاونا كاملا من سكان غواتيمالا، ودعما مطردا من منظومة الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي.

١٢٣ - واضطلعت الأمم المتحدة بعمليات لم تكن لها هذه الأهداف الشاملة، فساهمت في أنغولا ومالي ونيكاراغوا في تسريح المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم. وتشمل هذه المهمة إيواء المقاتلين السابقين، وتجريدهم من السلاح، وتسريحهم، ونقلهم إلى منازلهم، وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا. وفي أماكن أخرى، منها رواندا، عملت الأمم المتحدة على توفير المساعدة والتدريب التقنيين لتعزيز الجهاز القضائي وتدعيم الشرطة البلدية.

١٢٤ - وثمة إدراك متزايد لضرورة عدم وقف الجهود المبذولة دعما للتنمية عند اندلاع حالات الطوارئ، ولضرورة مواصلة هذا الدعم بقوة. ومن ثم، أعدت كيانات الأمم المتحدة المختصة عمليات تدخل إنمائية المنحى لمنع الانتكاس في الأزمات. ونفذت خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ مشاريع ميدانية عديدة شارك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وقد اتخذتُ خطوات لضمان تمكن منظومة الأمم المتحدة ككل من النهوض بتحديات بناء السلام بعد انتهاء الصراع بطريقة موحدة ومتسقة، وتحقيقا لهذه الغاية عينتُ إدارة الشؤون السياسية جهة تنسيق لأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وقد انضم إلينا السير كيران برندر غاست في آذار/مارس ١٩٩٧ ليتولى رئاسة هذه الإدارة.

١٢٥ - أما اللجنة الخاصة للأمم المتحدة فلها ولاية فريدة مقصورة على الجوانب العسكرية لبناء السلام تتمثل في التحقق من إعلان العراق الكامل والنهائي والتام عن برامجه الخاصة بالأسلحة المحظورة. وفي العام الماضي، رأى مجلس الأمن في مناسبتين ضرورة إدانة العراق، الأولى بسبب إحباط محاولة اللجنة الخاصة التحقق من تدمير محركات الصواريخ، والثانية بسبب إعاقة تنقلاتها ومنعها من الدخول إلى مواقع ذات صلة. وقد حددت اللجنة الخاصة مشاكل مستمرة هامة ستلزم معالجتها في الأشهر المقبلة.

١٢٦ - وثمة حالة متفردة أيضا ولكن مختلفة كل الاختلاف هي مكتب المنسق الخاص. فهذا المكتب يوفر إرشادات عامة لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتعاون تعاونا وثيقا مع البنك الدولي، في إطار مساعدة السلطة الفلسطينية على اتباع نهج متكامل إزاء التنمية وإقامة اقتصاد معتمد على الذات وإنشاء مؤسسات إدارية فعالة.

١٢٧ - وتتطلب قضية بناء سلام عادل أيضا وجود آليات فعالة للمساءلة عن المخالفات السابقة. وفي حالات عديدة تكون الوسائل الوطنية متوافرة وكافية، وإن احتاجت أحيانا إلى مساعدة دولية. ولكن بعض انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية تكون من الضخامة وبعض أعمال العنف تكون من الفظاعة بحيث أنها تجرح مشاعر البشرية جمعاء، وبحيث يتعين على البشرية جمعاء أن تفعل شيئا. وقد اتخذتُ خطوات هامة على هذا الطريق في السنوات الأخيرة.

١٢٨ - وكان إنجاز المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩٧ علامة بارزة على الطريق عندما أصدرت أول أحكامها وقراراتها. كما أن علاقاتها بالقوات الدولية والسلطات الوطنية بلغت منعطفا

حاسما بإلقاء القبض على ثلاثة متهمين ونقلهم إلى لاهاي. أما المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فقد عوضت الوقت الفائت نتيجة جوانب القصور التنظيمية والإدارية، وتجري أمامها الآن ثلاث محاكمات، وثمة واحد وعشرون متهما في انتظار المحاكمة.

١٢٩ - وأخيرا، أوشكت اللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية على إنجاز عملها المتعلق بصياغة نص موحد لمشروع النظام الأساسي. وإني لعلى اعتقاد راسخ بأن إنشاء هذه المحكمة سيساهم مساهمة كبيرة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وسيشكل رادعا لأعمال الإبادة الجماعية في المستقبل، وسيمثل خطوة رئيسية في تطور سيادة القانون على الصعيد الدولي. وأعرب هنا عن تأييدي ودعمي لإنشاء المحكمة في إطار مؤتمر دولي من المقرر عقده في عام ١٩٩٨. ولعل ولادة المحكمة في نهاية هذا القرن الذي كان واحدا من أكثر العصور دموية في التاريخ تسبغ على القرن الجديد مزيدا من الرشاد والصواب.

زاي - التهديدات عبر الوطنية الجديدة

١٣٠ - إن وسائط الاتصال وحركة الأفراد التي تتيح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني تأدية أعمالها على نطاق العالم هي نفسها التي تتيح للجهات الفاعلة في المجتمع "اللامدني" القيام بذلك أيضا. وفي هذا العالم الذي تُخترق حدوده بسهولة متزايدة برزت تهديدات جديدة تمس الأمن القومي، والتنمية الاقتصادية، والديمقراطية، والسيادة، اتخذت هيئة شبكات عبر وطنية للإجرام، والاتجار في المخدرات، وغسل الأموال، والإرهاب. وبجمع المهام المتعددة ذات الصلة في مكتب واحد لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، مقره فيينا، وبتعيين السيد بينو أرلاكي، الخبير في الجريمة المنظمة، رئيسا له، فإنني أسعى إلى تكييف الأمم المتحدة للمساعدة على احتواء هذا الخطر المتعاظم.

* * *

١٣١ - ما فتئت الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة تضطلع منذ أمد بعيد بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب الدولي. وقد اعتُمدت اثنتا عشرة معاهدة متعددة الأطراف، فضلا عن إعلانات بشأن تدابير القضاء على الإرهاب الدولي لمواجهة أعمال إرهابية محددة. واستعرضت الجمعية العامة الصكوك القانونية بغية تحديد الثغرات في النظام القائم، وأنشأت، في عام ١٩٩٦، لجنة مخصصة لصياغة اتفاقيات دولية جديدة لحظر التفجيرات الإرهابية وحظر أعمال الإرهاب النووي. وتزمع اللجنة أيضا وضع إطار قانوني شامل لمواجهة الإرهاب الدولي.

* * *

١٣٢ - وتبسط المجموعات الإجرامية المنظمة عملياتها في كافة أرجاء العالم. وتشكل البلدان النامية والديمقراطيات الناشئة أهدافا رئيسية بسبب مواطن الخلل في مؤسساتها الضعيفة. وللمساعدة على مواجهة هذه المشكلة، اعتمدت الدول الأعضاء، في عام ١٩٩٤، إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ويطلب الإعلان وخطة العمل إلى الحكومات مواءمة تشريعاتها وضمان تزويد أجهزة العدالة لديها بوسائل منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها.

١٣٣ - وتحت رعاية لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، انبثقت عن وثيقة نابولي طائفة من الإجراءات العملية والبروتوكولات القانونية دعما لأهدافها، وشمل ذلك وضع قواعد بيانات واتفاقات بشأن الرصد وتبادل المعلومات. واستعرضت اللجنة، في دورتها السادسة المعقودة في ربيع ١٩٩٧، مشروع اتفاقية جديدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتخذت تدابير بشأن عدد من مظاهرها المحددة، مثل الرشوة والفساد، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، والاتجار غير المشروع في الأطفال.

١٣٤ - وفي العام الماضي، مدت شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية يد المساعدة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع وتنفيذ اتفاقية إقليمية بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية، وانشأت إطارا إقليميا للتعاون في مجال تسليم المجرمين. وقامت الشعبة أيضا بمساعدة كل من حكومة جنوب أفريقيا في وضع برنامج لحماية الشهود؛ وحكومة قيرغيزستان في إنشاء إدارة متخصصة ضمن وزارة الداخلية لمحاربة الجريمة المنظمة؛ وحكومة رومانيا في تعزيز قدرات نظام العدالة الجنائية لمنع الفساد والجريمة المنظمة ومحاربتهما. وأجريت عمليات تقييم للاحتياجات في كل من الأرجنتين وأرمينيا وأنغولا وباكستان وبوليفيا

وتوغو وجورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وغينيا.

* * *

١٣٥ - ولمواجهة الاتجار في المخدرات والإدمان عليها، يشجع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وتنفيذها، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ التي تشكل الإطار الرئيسي للتعاون الدولي. وفي عام ١٩٩٦، ساعد البرنامج ١٥ حكومة في صياغة وتنفيذ قوانين ولوائح وطنية لمراقبة المخدرات، وشمل ذلك تدريب موظفي إنفاذ القانون والإداريين والقضاة وموظفي القضاء والمدعين العامين الوطنيين.

١٣٦ - وقام برنامج المراقبة الدولية للمخدرات أيضا، بالتعاون مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، بمساعدة الحكومات في الجهود التي تبذلها لمنع أصناف جديدة من المخدرات وسلائفها من دخول السوق غير الشرعية. وتحقيقا لهذه الغاية، نُفذت برامج إقليمية لتقديم المساعدة في وسط آسيا وجنوبها وجنوب غربها. كما نشر البرنامج دراسة عالمية شاملة ونظر في اتخاذ إجراءات مضادة للتصدي للخطر الجديد المتمثل في التصنيع غير المشروع لطائفة من المنشطات، ولا سيما الأمفيتامين بأنواعه، والاتجار فيها والإدمان عليها.

١٣٧ - ولمساعدة الحكومات على مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، قدم المستشارون الإقليميون لإنفاذ القانون التابعون لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات في مناطق شرق أفريقيا وجنوبها، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، خدمات استشارية ومساعدة تقنية. واستُهل، في العام الماضي، ما مجموعه ستة عشر برنامجا من برامج إنفاذ القانون، تركز دعمها على توفير التدريب لموظفي الشرطة والجمارك بغية زيادة قدرتهم على حظر المخدرات ومصادرتها. ورعى البرنامج أيضا التعاون عبر الحدود بين وكالات إنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات، بما في ذلك في المناطق الحدودية ما بين جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وما بين الهند وباكستان. وتوفر خطط العمل الإقليمية أطرا للتعاون وتبادل المساعدة، كما هي الحال في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

١٣٨ - ويُحدث التعاون مع المنظمات الأخرى أثرا مضاعفا في مكافحة المخدرات. فقد وقع برنامج المراقبة الدولية للمخدرات مذكرة تفاهم مع المنظمة الجمركية العالمية يرسي المبادئ الأساسية للتعاون بين المنظمتين. وتعاون الجانبان في إقامة شبكة من المكاتب الإقليمية لتنسيق الاستخبارات، وتلقت ١٥ دولة في شرق أفريقيا وجنوبها دعما لتمكينها من الكشف عن الاتجاهات الجديدة في الاتجار في المخدرات. كما جرى توثيق التعاون بين البرنامج والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول).

١٣٩ - وفي التسعينيات، عمد تجار المخدرات بصورة متزايدة إلى استخدام السفن التجارية كوسيلة رئيسية لنقل كميات ضخمة من المخدرات غير المشروعة من بلدان المنشأ إلى الأسواق. ولذلك، فقد شرع برنامج المراقبة الدولية للمخدرات في تنفيذ برامج لتعزيز قدرات الحكومات على التصدي للاتجار غير المشروع بحرا وعن طريق الموانئ البحرية.

١٤٠ - وتمثل الجهود الرامية إلى خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة عنصرا لا غنى عنه في الاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الاتجار في المخدرات. غير أن حكومات عديدة تفتقر إلى الموارد والمعارف والمهارات اللازمة لوضع وتنفيذ برامج مستدامة لمنع إدمان المخدرات ومعالجة المدمنين وتأهيلهم. وينصب الدعم الذي يقدمه برنامج المراقبة الدولية للمخدرات على تعبئة المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية ومجتمع الأعمال، إذ ينفذ البرنامج في مجتمع الأعمال برامج لمنع المخدرات في أماكن العمل.

١٤١ - كما يقدم برنامج المراقبة الدولية للمخدرات دعمه لبرامج للتنمية البديلة ترمي إلى كسر سيطرة تجار المخدرات على المناطق التي تمارس فيها الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة، ولا سيما شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون. وفي عام ١٩٩٦، شرع البرنامج في تنفيذ برنامج للتعاون التقني في أفغانستان، يستغرق أربع سنوات بميزانية قدرها ١٥,٩ مليون دولار، كما استهل برنامجا للتنمية البديلة على مدى خمس سنوات في منطقة وا في ميانمار.

١٤٢ - ولتجريد تجار المخدرات مما يتمتعون به من قوة ونفوذ اقتصاديين مستمدين من الإيرادات التي

تعود بها عليهم أنشطتهم غير المشروعة، يساعد برنامج المراقبة الدولية للمخدرات الحكومات في الجهود التي تبذلها لمواجهة غسل الأموال ومصادرة الأصول المكتسبة من الاتجار في المخدرات. فعلى سبيل المثال، يقوم البرنامج بتمويل ودعم برنامج عالمي خصصت له ميزانية قدرها ٤,٣ ملايين دولار يرمي إلى تعزيز قدرات النظم القانونية المناسبة وما يتصل بها من نظم معنية بإنفاذ القوانين. ويشمل ذلك إنشاء وحدات لاستخبارات المسائل المالية للحد من هشاشة النظم المالية. وسينفذ البرنامج بالتعاون الوثيق مع المنظمات والكيانات الأخرى المتأثرة بظاهرة غسل الأموال. على أن هذه المكافحة لا تزال تمثل تحديا عظيما، لأن حرية التجارة واشتداد سرعة الاتصالات، بالاقتران مع ضخامة الموارد، تتيح للمجرمين فرصا لتنويع عملياتهم، وخفض المخاطر، وزيادة أرباحهم إلى أقصى الحدود.

حاء - الشؤون القانونية والإدارة والاتصالات

١٤٣ - لولا المعايير والصكوك القانونية الملائمة عالميا والتي تحظى باحترام جميع الأمم، ولولا الإحساس الواضح بالمهمة الملقاة على عاتقنا وارتفاع معايير الأداء، ولولا ما يبذل من جهود فعالة في مجال الاتصالات للتعريف بمقاصد الأمم المتحدة وأنشطتها، لولا ذلك كله لشق على المنظمة الوفاء باحتياجات وتطلعات البلدان والشعوب على حد سواء. وفي كل مجال من هذه المجالات، شهد العام الماضي تحقيق مكاسب هامة وهي تعزيز قضية القانون الدولي في عدد من الميادين الهامة، والارتقاء بنوعية نظمنا الإدارية، وصقل رسالتنا المتعلقة بأنشطة المنظمة. فهذه الخطوات قمينة بإرساء الهيكل الأساسي المساند والداعم الذي سيساعد الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة على تحقيق نتائجها المنشودة.

* * *

١٤٤ - يساهم مكتب الشؤون القانونية، من تلقاء نفسه، مساهمة فنية في أهداف الأمم المتحدة، كما يعاون بصفة داعمة جميع أجزاء المنظمة الأخرى.

١٤٥ - فعلى الصعيد الفني، يشارك المكتب، من خلال شعبة التدوين التابعة له، مشاركة كبيرة في الجهود المبذولة لإنشاء محكمة جنائية دولية وفي صياغة صكوك قانونية جديدة لمحاربة الإرهاب، على النحو المشار إليه في الفروع السابقة. وواصل فرع القانون التجاري الدولي التابع للمكتب مساعدة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في إزالة العقبات التي تعترض سبيل التجارة الدولية من خلال مواءمة القوانين التجارية الدولية وتوحيدها تدريجيا. فعلى سبيل المثال، اعتمدت اللجنة في دورتها لعام ١٩٩٧ قانونا نموذجيا بشأن الإعسار عبر الحدود لتعزيز التشريعات في الحالات التي يكون فيها للمدين المعسر أصول في غير دولة واحدة. كما تُبذل جهود في مجالات حديثة من قبيل التوقيعات الرقمية. وفي أيار/مايو ١٩٩٧، اعتمدت الجمعية العامة، بالاستناد إلى مشروع وضعته لجنة القانون الدولي، اتفاقية دولية بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

١٤٦ - وكان من شأن بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية أن قامت الأمم المتحدة بإعادة رسم برنامجها الخاص بتقديم المعلومات والمشورة والمساعدة في هذا الميدان. وساعد مكتب الشؤون القانونية مختلف المؤسسات المنشأة بمقتضى هذه الاتفاقية، بما فيها لجنة حدود الجرف القاري، التي أنشئت وعقدت أول اجتماع لها في حزيران/يونيه ١٩٩٧؛ والسلطة الدولية لقاع البحار، التي أنجزت أعمالها التنظيمية الأولية وبدأت أنشطتها؛ والمحكمة الدولية لقانون البحار التي يُتوقع أن تبدأ عملها في عام ١٩٩٨.

١٤٧ - وعلى صعيد الدعم، تشمل أعمال مكتب الشؤون القانونية البحث والإفتاء في مسائل القانون الدولي الخاص والعام؛ وتقديم المشورة والخدمات المتصلة بعمليات حفظ السلام؛ وتوفير الإرشادات للعديد من الأجهزة الفرعية. وساعد المكتب أيضا في تنسيق الخدمات القانونية التي تقدمها الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة.

١٤٨ - وشارك المكتب في جانب رئيسي من جوانب عملية الإصلاح، ألا وهو صياغة وإعداد مدونة قواعد سلوك جديدة لموظفي الأمم المتحدة سيجري تقديمها إلى الجمعية العامة للنظر فيها. وتحدد المدونة القيم الأساسية المتأصلة في مفهوم الموظف المدني الدولي، فضلا عن الحقوق والواجبات الأساسية المتعلقة به. وترمي الأحكام الجديدة أيضا إلى ضمان مساءلة الموظفين عن أدائهم.

١٤٩ - ومن الالتزامات الرئيسية للمكتب بموجب الميثاق تسجيل المعاهدات الدولية التي تبرمها الدول الأعضاء ونشرها. وواصل المكتب جهوده الرامية إلى إتمام الأعمال المتراكمة في قسم المعاهدات، وهي مهمة يُتوقع إنجازها في الأعوام القليلة المقبلة. وفي الوقت نفسه، اتخذت خطوات هامة لإتاحة مجموعة معاهدات الأمم المتحدة عن طريق وسائط الإعلام الإلكترونية، بحيث يستطيع جمهور أوسع الوصول إلى هذا المورد القيم، فتتسع الدائرة التي كانت مقصورة على أعضاء السلك الدبلوماسي ورجال القانون الدوليين لتشمل أيضا المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، وأعضاء المجتمع الأكاديمي وغيرهم في كافة أرجاء العالم.

* * *

١٥٠ - عجلت إدارة شؤون الإدارة والتنظيم وتيرة تنفيذ الخطة الإدارية التي وضعتها المنظمة، والتي تلتمس تحقيق تحسينات في خمسة مجالات رئيسية مترابطة، هي الموارد البشرية، وبرنامج العمل بوجه عام، والإعلام، والتكنولوجيا، وهيكل التكاليف. وكانت الحالة المالية للمنظمة أحد الشواغل الرئيسية أيضا، وقد أتاحت مختلف مبادرات الإصلاح وإعادة التشكيل التي أُعلن عنها طوال السنة زخما يضاف إلى هذه الجهود.

١٥١ - فمن أجل تحسين إدارة الموارد البشرية، واصلت الإدارة بناء القدرات الداخلية لتطوير التنظيم، وتنمية قدرات الموظفين، والتخطيط. وعُقدت حلقات دراسية عملية المنحى. وركزت مبادرات تنمية قدرات الموظفين على الارتقاء بالمهارات، وتعزيز المساءلة، وتفويض السلطة. إلا أن جهود الأمانة العامة أعاقتها القواعد واللوائح البالغة التعقيد التي تحكم الموارد البشرية والعمليات المالية. وزاد الأمر سوءا على سوء ما تقوم به الهيئات الحكومية الدولية من تدقيق تطفلي متزايد مقرونا بمستويات إضافية من آليات المراقبة.

١٥٢ - واستفادت إدارة برامج عمل الأمم المتحدة من التقدم الجيد المحرز في تنقيح شكل الخطة المتوسطة الأجل، التي تمثل التوجيه الرئيسي لسياسة المنظمة وتقدم إطارا لإعداد ميزانياتها لفترات السنتين. بيد أن الدول الأعضاء، كما في الماضي، واجهت صعوبات كبيرة في الاتفاق على الضرورات الاستراتيجية.

١٥٣ - وتتوقف فعالية الإدارة بدرجة كبيرة على توافر المعلومات. وقد عُمم نظام المعلومات الإدارية المتكامل الآن في خمسة مراكز عمل. ولما كان هذا النظام مرجعا لجميع العمليات الإدارية للمنظمة - شؤون الموظفين والشؤون المالية والمشتريات - فإنه يتحول بسرعة ليصبح العمود الفقري الإداري لعملياتنا في مختلف أصقاع العالم. وثمة عدد من الكيانات والوكالات المتخصصة الأخرى اعتمدت النظام، أو تنظر في اعتماده، مما يعني أنه لن ينقضي وقت طويل قبل أن يبدأ المديرون في كافة أرجاء الأمم المتحدة الأخذ بمعيار مشترك وموحد ومتسم بالكفاءة.

١٥٤ - وقد زادت الحاجة إلى خدمات الدعم الإلكتروني زيادة شديدة، مما يتطلب هيكلا تكنولوجيا موسعا وأكثر تعقيدا. ومن هذه التطبيقات، فضلا عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الشبكة العالمية (إنترنت) والشبكة الداخلية (إنترانت) والتكنولوجيات الناشئة، من قبيل تنظيم المؤتمرات عن بعد والترجمة عن بعد. وقد وضعت خطة استراتيجية للتكنولوجيا وبدأ تنفيذها، وقُطعت خطى واسعة في تحديث الهيكل الأساسي القائم. إلا أن مستويات التمويل المقبلة يجب أن تكفل للمنظمة القدرة على تلافي جوانب القصور التقنية وتقادم الأجهزة وكذلك قدرتها على الاستثمار في تطوير إمكاناتها التكنولوجية.

١٥٥ - وفيما يتعلق بهيكل التكاليف، تمكنت المنظمة من البقاء في حدود ميزانيات ضيقة بصفة متزايدة واستطاعت، في الوقت نفسه، تأدية الأعمال التي كلفتها بها الدول الأعضاء. وحتى بعد اقتطاع مبالغ قدرها ٢٥٠ مليون دولار، أي نحو ١٠ في المائة من أساس الميزانية السابقة، أمكن اقتراح ميزانية سلبية النمو لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأدى برنامج الكفاءة دورا أساسيا في تحقيق الوفورات في التكاليف وفي تخفيف أثر التخفيضات المأذون بها. وركزت المرحلة الأولى على المشاريع التي اقترحها الموظفون والمديرون. وتتناول المرحلة الثانية، التي قُطع شوط بعيد في تنفيذها، قضايا أهم هي تبسيط العمليات، وتفويض السلطة، ومنح مديري البرامج مزيدا من المسؤوليات والمرونة.

١٥٦ - وتعتزم إدارة الشؤون الإدارية، كما يدل اسمها الجديد، التحول إلى ثقافة إدارية أكثر فعالية، بحيث تنتقل من نظم المراقبة الإدارية الصرف ومن التحسينات الإدارية التدريجية إلى إصلاح أساسي

للممارسات الإدارية في المنظمة. ويقضي هذا النهج الجديد بإعطاء الوحدات الفنية مرونة إدارية أكبر، وإفساح المجال أمام الإدارة المركزية للتركيز على وضع السياسات، وخدمات الدعم، ورصد الامتثال. ومما له دلالة أكبر أن مقدارا أقل من موارد المنظمة سيستخدم للأغراض غير البرنامجية، مما سيفرج عن بعض الموارد للجهود الفنية. ويمثل ذلك، في زمن القيود المفروضة على الموارد المخصصة للتنمية، نبأ طيبا لزبائننا، بلدان العالم وشعوبه التي هي بحاجة إلى برامج الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية.

* * *

١٥٧ - وأود أن أوجه انتباه الدول الأعضاء إلى مسألة هامة جدا تتعلق بموظفي الأمم المتحدة، ألا وهي التهديدات المتزايدة لأمنهم. فقد وقعت في العام الماضي حوادث عرضت موظفي الأمم المتحدة لعدد متزايد من الأخطار وأعمال العنف المقصودة. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لقي ٢١ موظفا مدنيا مصرعهم أثناء تأدية واجبهم.

١٥٨ - ويمثل اتخاذ الرهائن تهديدا جديدا لموظفي الأمم المتحدة. فمنذ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اتُخذ ٤٧ موظفا رهائن لفترات زمنية مختلفة. ومما يثير القلق أيضا أن هناك موظفين لا يزالون محتجزين أو مفقودين. ولا تشمل هذه الإحصاءات الموظفين الذين تعرضوا للاعتداء أو المضايقة أو الإصابة أو الضرب أو الاغتصاب. كما أن الأرقام لا تقيس ما تكابده الأسر من خسارة وصدمة وإجهاد عاطفي. ولا بد من إيجاد أموال كافية لضمان اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الأمن والسلامة لموظفي الأمم المتحدة.

* * *

١٥٩ - ارتقى الإعلام، الذي اعترف مؤسسو الأمم المتحدة اعترافا واضحا بقوته إلى مستوى أعلى في السنوات الأخيرة بفضل جوانب التقدم السريعة التي تحققت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والإعلام، سواء أكان يعتمد على التكنولوجيا الرفيعة أم لا، قوة دينامية للتوعية والتفاهم بين الثقافات، ولتعزيز الحرية، وإشاعة الديمقراطية، وتوسيع مشاركة الناس في القرارات المؤثرة في حياتهم. ولا بد للأمم المتحدة من استغلال إمكانات الإعلام الضخمة والاستفادة منها.

١٦٠ - ولقد وصفت، في موضع سابق، إعادة توجيه أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإعلام بأنها واحدة من أكثر المقتضيات استعجالا في عملية الإصلاح. وقد دُعيت فرقة عمل مكونة من خبراء اتصالات بارزين إلى الانعقاد لدراسة جميع جوانب مهام إدارة شؤون الإعلام وترتيباتها وعملياتها. وقدمت الفرقة في تقريرها المعنون "رؤية عالمية، صوت محلي" مقترحات وتوصيات بعيدة الأثر تدعو إلى إصلاح استراتيجية المنظمة وممارساتها في مجال الاتصالات إصلاحا جذريا. وقد اتخذت قراري في شأن هذه التوصيات، ويجري الآن اتخاذ إجراءات التنفيذ.

١٦١ - وفي غضون ذلك، واصلت الإدارة التكيف مع بيئة الاتصالات الجديدة. ووجه تركيز كبير إلى شبكة "إنترنت". ويسجل موقع الأمم المتحدة على الشبكة الآن عددا يتراوح ما بين ٠٠٠ ٧٠٠ و ٠٠٠ ٨٠٠ اتصال في الأسبوع، ويجري توسيع نطاق المواد المتاحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، استهلت الإدارة برنامج "الحافلة المدرسية الالكترونية"(CyberSchoolBus)، وهو برنامج تعليمي تفاعلي مباشر، ويبلغ متوسط عدد الاتصالات به ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥٠ اتصال في الأسبوع، وهو يشهد على الجهود التي نبذلها للتركيز على الشباب والتعاون مع المعلمين، والمؤسسات التعليمية، ورابطات المعلمين. كما جرى توسيع صفحة استقبال مكتبة داغ همرشولد، وهي خطوة أخرى في إطار الجهود التي نبذلها لجعلها "مكتبة بلا جدران"، وجرى اتخاذ خطوات مماثلة في جنيف.

١٦٢ - وأفضى استخدام الإدارة لشبكة "إنترنت" إلى تحقيق عدد من الفوائد التي يمكن قياسها كميا. فقد أدى بث قائمة منشورات الأمم المتحدة إلى زيادة المبيعات. وجرى تقليص عدد عمليات الطباعة، فتحقق وفر في الورق وتخفيض في احتياجات توزيع المواد المطبوعة. أما النشرات الصحفية للإدارة، وهي السرد الكتابي الفوري الوحيد لمداولات الاجتماعات الحكومية الدولية المعقودة في المقر وفي مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا، فيجري بثها آنيا على شبكة "إنترنت"، بحيث تبلغ جمهورا جديدا واسعا وتتيح خفض عمليات الطباعة بنسبة ٢٥ في المائة. كما أتيح للبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، المرتبطة جميعها الآن بالشبكة، تحقيق وفورات في تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية لأن العديد منها لم يعد بحاجة إلى إرسال الوثائق الهامة بالبريد أو الفاكس إلى وزارات خارجيتها.

١٦٣ - وتسلم الإدارة، في الوقت نفسه، بأن تكنولوجيا المعلومات ليست متاحة في كل مكان بعد، ولذلك فهي تواصل استخدام وسائط الإعلام التقليدية كالصحف والإذاعة والتلفزيون. فإذاعة الأمم المتحدة، مثلا، ستزيد طاقتها بحيث تبث على نطاق دولي على النحو المذكور في الخطة المتوسطة الأجل. كما عززت الإدارة شراكاتها مع إداريين بارزين في التلفزيون من خلال منتدى الأمم المتحدة العالمي للتلفزيون.

١٦٤ - وتطرح أنشطة حفظ السلام وصنع السلام والأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة تحديات خاصة في مجال الاتصالات. فثمة عدد من فئات الجمهور "المتحدة المركز" لا بد من بلوغها إذا ما أريد لجهود الأمم المتحدة أن تستمر، وهي سكان المناطق المتأثرة بصفة مباشرة؛ ووسائط الإعلام الدولية؛ وجمهور عالمي عريض لا غنى عما يقدمه من دعم. وشهد العام الماضي مشاورات مكثفة مع إدارات الشؤون الإنسانية والشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام، ويجري وضع الصيغة النهائية لمبادئ توجيهية موحدة ولكتيب عن العناصر الإعلامية في الميدان. ولما كان توفير المعلومات في الوقت المناسب يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للعمليات الميدانية، فقد حولت إدارة شؤون الإعلام تركيزها من نشر المعلومات في هيئة مطبوعة إلى نشرها في هيئة إلكترونية.

١٦٥ - وشملت الأولويات الفنية التي نفذت العام الماضي استعراض منتصف المدة الذي قامت به الجمعية العامة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وهو الاستعراض الذي عُرف باسم "ريو + ٥"، والتخطيط لقرب حلول الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات.

١٦٦ - وتؤدي مراكز وخدمات الأمم المتحدة للإعلام دورا محوريا في جميع هذه الأنشطة، إذ أنها تحفز المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من شركاء الأمم المتحدة على دعم مواضيع الأمم المتحدة وقضاياها. وسيتواصل إدماج مراكز الإعلام مع المكاتب الميدانية، وفق ما قررته الجمعية العامة، على أساس كل حالة على حدة وبالتشاور مع البلد المضيف. وفي البلدان الصناعية، ستواصل مراكز الإعلام تعزيز تعاونها مع الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة ومع المجموعات الوطنية، سعيا منها إلى تعبئة الموارد الوطنية لمساندة الأمم المتحدة.

ثالثا

الخطوات المقبلة

١٦٧ - هذه هي أول فرصة تتاح لي لتقديم تقرير إلى الدول الأعضاء عن أعمال المنظمة. فإنني، وإن كنت أعمل في خدمة الأمم المتحدة منذ أكثر من ٣٠ عاما، لم يكن من مسؤوليتي من قبل مطلقا صياغة تقدير مدروس لأدائها وكفاءتها بوجه عام. والآن وقد أتممت ذلك، أشعر، على وجه الإجمال، بتفاؤل مقرون بالحذر.

١٦٨ - وكما يتضح مما تم إثباته في الصفحات السابقة، فقد خطت الأمم المتحدة خطوات واسعة في السنوات الأخيرة على طريق التكيف مع التغيرات البعيدة المدى التي اعترت البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة. ولم يبق قطاع من قطاعات أنشطتها إلا وتأثر بذلك. بل إنه قد تم في إطار المبادئ والمهام المنصوص عليها في الميثاق بدء مجالات برنامجية وطرائق عمل جديدة تماما وإعادة صياغة غيرها من المجالات والطرائق وفقا لتطور احتياجات المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنه على الرغم من القيود العديدة التي يعمل في ظلها كبار المديرين في المنظمة، وبصرف النظر عن بعض الاستثناءات العارضة، فإن الروح الابتكارية التي يتحلى بها هؤلاء المديرون ميزة جديرة بالثناء كما أن التفاني الذي يُبديه موظفو المنظمة أمر يبعث على الفخر.

١٦٩ - ومع ذلك، فإنه لا يزال هناك الكثير مما يلزم إنجازه. وقد أشرت في الفصل الثاني من هذا التقرير إلى بعض الخطوات المستصوبة اللازم اتخاذها مستقبلا في مختلف المجالات البرنامجية الفنية وبشأن هياكل الدعم. أما هنا فأود أن أوجه الانتباه إلى المسائل الكبرى الحاسمة التي من شأنها أن تؤثر في أداء المنظمة مستقبلا.

١٧٠ - إن حالة التقلقل المالي التي تحيق بالأمم المتحدة حالة لم يسبق لها مثيل تبث الضعف في أوصالها. ولا نزال منذ سنوات عديدة نضطر إلى "الاقتراض" من حساب حفظ السلام لتغطية حالات العجز التي تعتري الميزانية العادية من جراء عدم تسديد بعض الأعضاء لما عليهم من مستحقات. وهذا مؤداه عدم تسديدنا للدول الأعضاء تكلفة القوات التي توفرها والعتاد الذي تورده بنية مخلصة وعملا بقرارات مجلس الأمن. وحتى هذا المصدر نفسه أخذ يُقارب النفاد حاليا. وإني لعلى أمل وعلى ثقة من أننا سنتمكن قريبا من أن نفرغ من هذه المشكلة، ومن أن جميع الدول الأعضاء ستدأب مستقبلا على الوفاء بالتزاماتها القانونية تجاه المنظمة - والتزامات كل منها تجاه الآخر - بدفع ما عليها من مستحقات، كاملة وفي مواعيدها.

١٧١ - وإلى جانب المشاكل المالية التي تسببها المتأخرات، فإن التحولات الطويلة الأمد التي تحدث على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، كما ذكرت في الفرع الاستهلالي من هذا التقرير، تعني أن المستقبل يحمل في طياته تغيرا أساسيا ستتعرض له أعمال المنظمات الحكومية الدولية. فالموارد المتاحة لتلك المنظمات، بما فيها الأمم المتحدة، آخذة في التناقص قياسا إلى جسامة المهام التي تواجهها وإلى قدرات العناصر الفاعلة الأخرى، وخصوصا القطاع الخاص. ويُضاف إلى ذلك أن مفهوم الإطار الحكومي الدولي كما نعرفه حاليا يتعرض للتغيير نتيجة عملية إعادة تعريف دور الحكومة ووسائل الحكم الجارية حاليا في جميع أنحاء العالم.

١٧٢ - وفي هذا السياق المتحول، لن يكون كافيا نمط عمليات التكيف الجزئية الذي كانت المنظمة تنتهجه في الماضي. ولكي تنجح الأمم المتحدة في القرن الجديد، لا بد لها من أن تطلق طاقات المورد الرئيسي الذي تتمتع به، ألا وهو ما يوجد بداخلها من أوجه التكامل والتعاضد. وبعبارة أخرى، يجب أن تتعرض الأمم المتحدة لعملية إصلاح أساسي، لا جزئي. وهناك في هذا الصدد ثلاث خطوات مترابطة لا بد منها. وكل خطوة من هذه الخطوات تستلزم الدعم من الدول الأعضاء.

١٧٣ - وأولى هذه الخطوات هي إيجاد الهياكل الملائمة للأمانة العامة على نحو يتيح للمنظمة أن تعمل ككيان واحد داخل مجالات أنشطتها المتنوعة وعبر تلك المجالات. والعمل ككيان واحد لا يعني التحرك بوتيرة واحدة، وليس مؤداه إنكار الخصائص المميزة

لكل جزء من الأجزاء المكونة لها، ولكنه يقتضي أن تكون المنظمة قادرة على استغلال وحداتها استغلالا استراتيجيا متفادية في الوقت نفسه احتمالات التداخل والازدواج، ناهيك عن التنافس، فيما بين تلك الوحدات. وكثير من مقترحات الإصلاح التي قدمتُها يستهدف بلوغ هذه الغاية، وأهمها في هذا الصدد منصب نائب الأمين العام، وفريق الإدارة العليا، ووحدة التخطيط الاستراتيجي، واللجان التنفيذية القطاعية الأربع، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٧٤ - والخطوة الأساسية الثانية هي إعادة ترتيب التوازن في المهام بين الهيئات التشريعية للمنظمة والأمين العام. فعدد كبير من سمات التحجر الذي أصاب المنظمة ناتج في واقع الأمر عن أمور تقررت لأسباب يتصل معظمها بممارسة سياسة الكتل التي سادت خلال فترة الحرب الباردة. والدول الأعضاء تطالب بالمساءلة وهذا حقها، ولكن الأمانة العامة بحاجة أيضا إلى أن تتوفر لديها المرونة التي تتيح لها إنجاز مهمتها بأقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة. والوضع الراهن لا يخدم أيا من الطرفين. وهناك عدد من مقترحات الإصلاح التي قدمتها يستهدف معالجة هذه المشكلة، بما في ذلك التوصيات الداعية إلى ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة ومداولاتها، وسن شروط لآجال التكليفات الجديدة، وأهم من ذلك كله التحول إلى نظام للميزنة يعمل على أساس النتائج.

١٧٥ - ويأتي في الختام أنه حتى إذا أقيمت أفضل النظم، تظل الأهمية للعنصر البشري. وموظفو الأمم المتحدة مورد ثمين ولكن قدرا من طاقاته يتبدد بفعل بعض القواعد والأنظمة التي تعرقله بدلا من أن تساعده على أداء عمله على الوجه الفعال. والمنظمة بحاجة إلى برنامج ناجع للتطوير الوظيفي، ومعايير وتقييمات مجدية للأداء، مقرونة بنظم حقيقية للحوافز الإيجابية والسلبية، فضلا عن ثقافة مؤسسية تشجع من يخدمونها وتوحد فيما بينهم. وإني لأتطلع إلى الاشتراك مع الدول الأعضاء في صوغ سياسات لشؤون الموظفين تُساعد على جعل هذه الظروف حقيقة واقعة.

١٧٦ - ومع اقترابنا من بداية القرن الجديد، لا يزال أمام المجتمع الدولي شوط لا بد أن يقطعه لتحقيق الآمال والوفاء بالالتزامات المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة. غير أننا حين نقيس تقدمنا بالنسبة إلى الحالة التي كان عليها العالم قبل قرن مضى لا يسعنا إلا أن نُعجب بالقدر الكبير الذي أحرزناه. وفي الواقع أن اختلافا من أهم الاختلافات بين نهاية القرن الماضي ونهاية القرن الحالي هو على وجه التحديد أنه توجد حاليا منظمات دولية تُذكّر العالم بضرورة السعي نحو الأفضل وتمكّنه من تحقيق ذلك. وهذا هو ما يضع على كاهلنا التزاما جليلا وتاريخيا بأن نجعل الأمم المتحدة أداة على أقصى قدر ممكن من الفعالية لتحقيق السلام والتقدم - - لأبنائنا، ولأبنائهم من بعدهم.